ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

البنك الدولي واقتصاد مصر.. أداء متوازن رغم كورونا

- المائة يوم الأولى لـ"بايدن".. أولويات وتحديات
- تداعيات الصراع بين الحكومة والتيجراي في إثيوبيا
- فرص وقيود المواجهة الأوروبية لجماعة الإخوان
- عودة "كورونا" إلى مصر.. دروس الموجة الأولى

DEC 2020
العدد(15)

تقديرات مصرية

البنك الدولي واقتصاد مصر..
أداء متوازن رغم كورونا

www.ecsstudies.com

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

إخراج فني

أحمد حسني

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة
+20226905861| +20226905862 | +20226905863

المحتويات

الافتتاحية	بوادر التغيير	6
قضايا دولية	المائة يوم الأولى لـ "بايدن".. أولويات وتحديات	8
	توجّهات الصين في الخطّة الخمسية الجديدة	11
قضايا الأمن والدفاع	تداعيات الصراع بين الحكومة والتيجراي في إثيوبيا	16
	فرص وقيود المواجهة الأوروبية لجماعة الإخوان	20
قضايا السياسات العامة	"ستانفورد".. حضور مصري في أفضل2% من علماء العالم	24
	أزمة المياه في مصر.. نتائج ملموسة وتحديات قائمة	30
قضايا نوعية	كيف يرى البنك الدولي الاقتصاد المصري؟	36
	عودة «كورونا» إلى مصر.. دروس الموجة الأولى	40
كيف يفكر العالم؟	لماذا تتسع الفجوة في العلاقات التركية-الأوروبية؟	46
	خطة معيبة للجوء والهجرة في الاتحاد الأوروبي	50
بيانات وإحصائيات	الفجوة بين الجنسين في مصر ودول العالم	54

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (15) - 1 ديسمبر 2020

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

الافتتاحية

بوادر التغيير

إذا كان من عنوان لموضوعات العدد الخامس عشر من **"تقديرات مصرية"** فهو "بوادر التغيير" من أوضاع مضطربة إلى أوضاع أكثر استقرارًا، سواء كان ذلك على المستوى العالمي أو الإقليمي. على المستوى المحلي، فإن الدولة المصرية تجني حصاد سنوات من العمل الشاق والتنمية المستمرة.

وفي وقت الإعداد لهذا العدد كان أهم موضوعين على الساحة العالمية (الانتخابات الأمريكية، وأزمة كورونا) ينتقلان من حالة قلقة إلى حالة أخرى مستقرة.

"إدارة الخدمات العامة أو The General Services Administration (GSA)" في البيت الأبيض قامت بإطلاق شرارة بدء عملية الانتقال من إدارة الرئيس "ترامب" إلى إدارة الرئيس المنتخب "بايدن" بعد أسابيع من التكهنات والتوجس والصراع القانوني حول نزاهة العملية الانتخابية.

"تقديرات مصرية" أخذت الموضوع كله خطوة إلى الأمام باستطلاع الأولويات والتحديات التي يقابلها الرئيس الجديد خلال المائة يوم الأولى من ولايته. وهكذا حسمت نهائيًّا في الوقت الراهن قصة الانتخابات الأمريكية، وزاملها في الوقت نفسه أن (كوفيد19-) رغم التوجسات من آثار الموجة الثانية واحتمالات الموجة الثالثة أيضًا، فإن المسيرة العالمية باتت -من ناحية- متعايشة مع تقلبات الوباء، وفي الوقت نفسه تعيش حالة الاقتراب ليس فقط من اكتشافات اللقاح والدواء المبشرة بالنفاذ إلى الأسواق قبل نهاية العام؛ وإنما أكثر من ذلك بالاستعداد للمرحلة التي تليها.

الصين تسير في هذا الاتجاه بقوة بعد أن تخطت مَوْجَتَي الجائحة، وبدت نتائج الربع الثالث من العام نموًّا قدره 4.9%، معززة لتوجهات طموحة في الخطة الخمسية الرابعة عشرة التي يتناولها بتفصيل هذا العدد.

إقليميًّا فإن ثلاثة أمور تُشير إلى تغيرات قادمة مع نتائج أزمات وتوترات حالية، واحدة منها تتعلق بالصراع بين الحكومة الإثيوبية وإقليم التيجراي، و"المواجهة الأوروبية لجماعة الإخوان" بما فيها من فرص ومخاطر، و"الفجوة في العلاقات التركية الأوروبية" التي يبدو أنها تزداد اتساعًا.

الاستقرار المصري في هذا التقدير يظهر في قائمة الموضوعات التي تشير إلى دولة تسعى للتعامل مع مشاكلها والتحديات التي تقابلها، فهي تنظر إلى دروس الموجة الأولى في مصر إذا ما عادت في موجة ثانية؛ وتفحص في الوقت نفسه ما حققته من نتائج في التعامل مع أزمة المياه والتحديات الباقية في هذا الصدد.

كما يظهر في حصاد السنوات السابقة في موضوع: "كيف يرى البنك الدولي الاقتصاد المصري"، حيث الخلاصة إيجابية، يؤكدها تقرير جامعة "ستانفورد" عن وجود بعض العلماء المصريين بين أفضل 2% من علماء العالم. في الطريق إلى عام جديد آخر فإن الحالة المصرية مبشرة، ليس فقط في تجاوز البلاء، وإنما أيضًا في استئناف مسيرة التنمية.

قضايا دولية

- المائة يوم الأولى لـ "بايدن".. أولويات وتحديات
- توجّهات الصين في الخطّة الخمسية الجديدة

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (15) - 1 ديسمبر 2020

المائة يوم الأولى لـ "بايدن".. أولويات وتحديات

وعد المرشح الديمقراطي "جو بايدن" طيلة حملته الانتخابية بتغيير سلسلة من القرارات التي اتخذها الرئيس "دونالد ترامب"، لذا يقع على عاتقه بعد الفوز بالرئاسة معالجة ملفات كبرى خلال المائة يوم الأولى من ولايته، التي ستبدأ في 20 يناير المقبل. وقد بدأ فريق "بايدن" بالفعل في تحويل وعوده إلى خطط جاهزة للتنفيذ، إذ اقترح أكثر من 12 مبادرة لإتمامها، وهو إنجاز يبدو –بقدرٍ ما– صعب التنفيذ.

* بلال منظور - * مها علام
باحثان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قضايا داخلية

تأتي القضايا والملفات الداخلية ضمن أولويات "بايدن" حال تسلمه السلطة، وحتى قبل ذلك فيما يخص بعضها؛ نتيجة تركيزه على البعد الداخلي بشكل أساسي لانتقاد سياسات "ترامب" وأثر الداخل الأمريكي على تماسك المجتمع ككل. وتأتي أولويات المائة يوم الأولى كالتالي:

- التعامل مع التداعيات الاقتصادية والصحية لانتشار فيروس كورونا، حيث جاءت هذه القضية كانتقاد رئيسي من "بايدن" للسياسات التي اتّبعها "ترامب". إلى جانب تصدر ملف الاقتصاد والبطالة قائمة الأولويات لدى الناخب الأمريكي وفق استطلاعات الرأي التي أجراها مركز "بيو" للدراسات منذ أغسطس 2020.
- تم تشكيل فريق قوة مهام عقب الإعلان عن فوز "بايدن" بالرئاسة والمنوط بتقييم الأوضاع الناتجة عن تفشي وباء كورونا، وتقديم استراتيجية للتعامل ومتابعة إجراءات طرح الأمصال.
- سيعمل "بايدن" على تشريع قانون للرعاية الصحية يبني على قانون الرعاية الذي قدمه

الرئيس السابق "أوباما"، إضافة إلى تقديم تشريع أمام الكونجرس بشأن حزمة إعانات ومساعدات للمتضررين من تفشي الوباء.

- سيسعى إلى تغيير السياسات المتعلقة بالمناخ والخاصة باستخراج البترول والوقود الصخري، إلى جانب تغيير كل التشريعات الخاصة بالبيئة والتي أطلقها "ترامب" عبر الأوامر التنفيذية.
- تعديل قوانين الهجرة وما سببته التوجيهات والأوامر التنفيذية لسياسات "ترامب" من آثار على تماسك الأسر، فضلًا عن إدخال تعديلات على القوانين الخاصة بشروط الحصول على الجنسية، إضافة إلى إلغاء الأمر التنفيذي الذي أطلقه "ترامب" والخاص بمنع استقبال المسافرين من بعض الدول الإسلامية.
- تعديل قوانين الضرائب التي أطلقها "ترامب" في 2017، وذلك بزيادة نسبة الاقتطاع الضريبي، وإعفاء قطاعات دون مستوى معين للدخل.
- تمرير قانون حقوق التصويت الذي قدمه الديمقراطيون في 2019 بهدف دعم مزيد من المساواة بين المواطنين، والذي وافق عليه الكونجرس لكنه لم يمر بعد على مجلس الشيوخ.
- تقديم تشريعات خاصة بالعدالة الجنائية لمعالجة التجاوزات التي قامت بها الشرطة، خاصة عقب مقتل المواطن الأمريكي "جورج فلويد".

ملفات خارجية

على الرغم من أن الملفات الداخلية ستشكل الاهتمام الأكبر لدى "بايدن" بحكم تزايد المشكلات الداخلية وتعقدها؛ إلا أنه شدد على تبنيه سياسة خارجية أكثر نشاطًا وأكثر إيمانًا بالقيم الأمريكية، ويأتي في مقدمتها:

- قال "بايدن" إنه فور دخوله البيت الأبيض سيتحدث مع حلفاء واشنطن الرئيسيين حول العالم لإعادة بناء ما يسميه "المصداقية الأمريكية"، بعد أربع سنوات من نهج "ترامب" القائم على مبدأ "أمريكا أولًا".
- إلغاء قرار "ترامب" المثير للجدل بالانسحاب من منظمة الصحة العالمية WHO، واستئناف المساهمات المالية.

- إعادة الانضمام إلى اتفاقية باريس للمناخ، والتي تم توقيعها خلال فترة توليه منصب نائب رئيس "باراك أوباما".
- من المتوقع أيضًا أن تعيد الولايات المتحدة بقيادة "بايدن" التفاوض مع إيران بشأن الاتفاق النووي.
- تمديد صلاحية معاهدة "نيو ستارت" بشأن ضبط الأسلحة النووية بين روسيا والولايات المتحدة، والتي ستنقضي في فبراير 2021؛ لافتًا إلى أنه يعتزم إطلاع موسكو على نيته القيام بذلك كجزء من إحدى خطواته الأولى.
- العمل على إنهاء أمر "ترامب" التنفيذي الذي يحظر دخول المسافرين من بعض الدول ذات الأغلبية المسلمة.

- يرغب "بايدن" خلال عامه الأول في التخطيط لعقد قمة دولية بشأن طرق التصدي للفساد والممارسات الاستبدادية، وكذا حماية حقوق الإنسان.
- يريد "بايدن" تنظيم "قمة عالمية للمناخ" لمساعدة الدول ذات الانبعاثات الكربونية العالية على اتخاذ إجراءات مناخية.

تحديات التنفيذ

يمكن القول إن "بايدن" يتبنى أجندة طموحة للغاية، سواء للتنفيذ خلال المائة يوم الأولى، أو خلال مدته الرئاسية الأولى؛ إلا أنه عبر نظرة تحليلية للساحة الأمريكية سيتضح وجود بعض العراقيل التي ستحد من قدرته على تنفيذ أجندته بطريقة سلسة، يأتي في مقدمتها:

- **إرث "ترامب":** من المؤكد أن الإرث الذي سيتركه "ترامب" سيضع أمام "بايدن" بعض الخطوط السياسية التي لا يمكن الارتداد عنها، أو التي قد تمثل قيودًا حقيقية على سياسة وتحركات "بايدن"، لا سيما مع التحركات الأخيرة التي يقوم بها "ترامب" مؤخرًا والتي قد تصل -وفق بعض التحليلات- إلى تفجير أزمة دولية كبرى.
- **انقسام الكونجرس:** من المرجح أن يواجه "بايدن" كونجرسًا منقسمًا، يسيطر فيه الجمهوريون على مجلس الشيوخ، ويتمتع الديمقراطيون بأغلبية محدودة في مجلس النواب، ما يعني عرقلة تحركات الرئيس.
- **التأثير التقدمي:** نتيجة للعب التقدميين دورًا بارزًا في دفع "بايدن" نحو الفوز بالسباق الرئاسي، سيحاولون عبر هذا الدور فرض أجندتهم التي تحمل بعض الأفكار الراديكالية التي يصعب تنفيذها. لذا، على "بايدن" أن يعمل على تحييد تأثير التقدميين بقدر ما، والتركيز بشكل أكثر على القضايا التي تجذب دعم الحزبين، مثل: توفير الإغاثة من فيروس كورونا، وتحسين البنية التحتية.
- **الأوامر التنفيذية:** فقد أكد "بايدن" أنه سيقوم بالعمل على تنفيذ التعديلات والتغييرات التي سيقدمها في المائة يوم الأولى عبر "الأوامر التنفيذية"، إلا أن حدود الأمر التنفيذي قد يمكن عرقلتها عبر المحكمة العليا أو الكونجرس أو حتى المحاكم الفيدرالية، أما البرامج الخاصة بالسياسات وتفصيلاتها فستأتي عبر التعامل مع "الكونجرس" والتفاوض بشأن القوانين المراد تمريرها.
- **العنف والاستقطاب:** إذ يواجه المجتمع الأمريكي حالة من الاستقطاب والعنف قد تتفاقم بمرور الوقت، وهو من التحديات الأكبر أمام "بايدن" لمعالجتها، وقد تمثل عائقًا أمامه إذا زادت حالة الاستقطاب من رفض للسياسات والتشريعات التي يقدمها "بايدن" أو الديمقراطيون.
- **ختامًا،** يمكن القول إن "بايدن" يتبنى أجندة طموحة في المائة يوم الأولى، لكنه يواجه أيضًا تحديات وعقبات ضخمة في سبيل تحويلها إلى واقع من السياسات والتشريعات.

توجّهات الصين في الخطّة الخمسية الجديدة

أقرّت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الحاكم الخطة الرابعة عشرة للبلاد بهدف إحياء الاقتصاد في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) عالميًّا، وتحقيق الاستقلالية التكنولوجية، والحفاظ على جيش قوي يحمي مصالح البلاد تحت قيادة الرئيس "شي جين بينج".

*** فردوس عبدالباقي**
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تطور محتوى الخطة

- بدأ إقرار ما أُطلق عليه الخطة الخمسية في عهد الرئيس "ماو تسي تونج" عام 1953، بهدف التحول من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي، لكنه أثر سلبًا في البداية بسبب الاندفاع نحو التصنيع وانتشار المجاعات. ثم تم الاعتماد عليها كوسيلة لتحديد تطلعات القيادات لشكل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحديد الأولويات الخاصة بسياسات الطاقة ومشاريع البنية التحتية.

- تنبع أهمية الخطة الرابعة عشرة من أن الرئيس "شي" هو من يتولى عملية صياغتها بنفسه بعد أن كانت إحدى مهام رئيس الوزراء، بما يكرس مزيدًا من السلطة في يد "شي" عبر إقرار الحزب مجموعة من القواعد التي تستهدف قيامه بوضع الأجندة السياسية.

- احتوت الخطة الخمسية الحالية على مجموعة من الأهداف طويلة الأمد تتحقق بحلول 2035، وعلى رأسها "تحقيق التحديث الاشتراكي". وتعد الخطة هي الثانية التي تشمل أهدافًا طويلة الأمد بعد التي تم وضعها للفترة من 1995 حتى 2010.

السوق المحلية أولًا

- تستهدف الخطة الخمسية الجديدة الحصول على ناتج محلي إجمالي قدره 100 تريليون يوان (حوالي 14.89 تريليون دولار) هذا العام، وذلك انطلاقًا مما حققه الاقتصاد الصيني من نمو قدره 4.9% في الربع الثالث من العام الجاري.

- تبتغي الخطة مزيدًا من توسيع الأسواق المحلية، عبر تعزيز الإنتاجية المحلية، وإعادة التوازن للتنمية الاقتصادية عبر القطاعات.

- تستند اللجنة المركزية في رؤيتها إلى أن "الاقتصاد يتحسن على المدى الطويل، حيث هناك استقرار اجتماعي واسع، وظروف مواتية على العديد من الجبهات لمواصلة التنمية"، وأن "الأمة ستشكل أساس نظام جديد للاقتصاد المفتوح على أعلى مستوى".

- هناك توقعات بأن الاقتصاد الصيني سيشكل 72% من حجم الاقتصاد الأمريكي بحلول نهاية العام، حيث استطاعت بكين كسب الخبرة من إعادة فتح الاقتصاد والسيطرة على انتشار (كوفيد19-).

- لم يتضمّن البيان الخاص بالخطة تحديد كيفية تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي، لكن من المتوقع أن يصبح نصيب الفرد مطابقًا للدول المتقدمة، مثل كوريا الجنوبية بحلول 2035، أي إنه سيتراوح بين 35 ألفًا إلى 40 ألف دولار، مقارنة بحوالي 10 آلاف عام 2019.

- تستهدف الخطة الرابعة عشرة تقليص الفجوة المتسعة بين مستويات المعيشة في المناطق الحضرية والريفية، وتنبع خطورة هذا الأمر من أنه يمكن أن يهدد الحزب الشيوعي في حالة عدم الاستقرار الاجتماعي.

الدفع بالعلاقات الاقتصادية

- أكدت الخطة على التعاون الدولي لتعزيز التجارة والاستثمار، ودفع مبادرة "الحزام والطريق" من أجل "المشاركة بنشاط في إصلاح نظام الحوكمة الاقتصادية العالمية". يتصل هذا بما أكد عليه بيان اللجنة المركزية باستراتيجية "التداول المزدوج"، التي تجمع بين تسهيل التداول المحلي مع التداول الخارجي، وتعزيز الاستهلاك وتوسيع مجال الاستثمار.

- فيما يخص "حيادية الكربون" والضغوط الدولية التي تتعرض لها بكين للحد من انبعاثاتها للغازات المسببة للاحتباس الحراري، أكد الرئيس الصيني في سبتمبر 2020 أن البلاد تهدف للوصول إلى ذروة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قبل عام 2030، وستحقق "حيادية الكربون" بحلول عام 2060.

- أشارت اللجنة المركزية إلى أن السنوات الخمس المقبلة ستشهد تحسين كفاءة الطاقة والموارد، وسيتم تخفيض الحجم الإجمالي للملوثات الرئيسية، حيث تبلغ نسبة الوقود الأحفوري في استخدامات الطاقة الصينية حوالي 80%، وسيأخذ إجراء تحويلات نظام الطاقة حوالي 40 عامًا وفقًا لآراء الخبراء، وذلك لأن كمية الطاقة التي يوفرها الوقود غير الأحفوري تحتاج إلى زيادة نسبة النمو إلى حوالي 20% بحلول 2025 و62% عام 2050 لتحقيق "حيادية الكربون".

الاستقلالية التكنولوجية

- يُعد الاعتماد على الذات تكنولوجيًّا إحدى ركائز الاستراتيجية الوطنية الصينية، خاصة بعد ما فرضته إدارة الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته "دونالد ترامب" من قيود، وهو ما دفع اللجنة المركزية للتركيز في بيانها على مسألة الابتكار في مواضع عديدة (حوالي 15 مرة).

- يشكل قطاع البحث والتطوير حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي في الخطة الجديدة، وذلك من أجل تسريع عملية التحديث الصناعي، ومواجهة القيود التقنية المفروضة على البلاد. ويشمل التحديث أيضًا تطوير شبكات الجيل الخامس، والذكاء الاصطناعي، ومراكز البيانات.

- يرجع التركيز على الابتكار في الخطة الخمسية منذ خطة عام 2015 عبر وضع هدف زيادة الإنفاق على البحث والتطوير من 2.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.5٪ بحلول عام 2020، بجانب زيادة الإيرادات السنوية لشركات التكنولوجيا الفائقة من 22 تريليون يوان صيني إلى 34 تريليون يوان صيني.

- دفعت الدولة بمبادرة "صنع في الصين" في الخطة الخمسية السابقة، وتم فيها تحديد عشرة قطاعات ذات أولوية لتعزيز الشركات الوطنية، ونقل التكنولوجيا من الشركات الأجنبية إلى الشركات الصينية.

استبعاد واشنطن

- تأتي الخطة الصينية الحالية في ظل تصعيد التوتر العسكري بداية من جبال الهيمالايا حتى تايوان وبحر الصين الجنوبي وهونج كونج، فقد تعهد الحزب بالحفاظ على "الازدهار والاستقرار على المدى الطويل" في هونج كونج وماكاو، بالإضافة إلى الدعوة لـ "إعادة توحيد الوطن الأم".

- هناك عددٌ من التحديات المتمثلة في مثل التنافس الصيني-الأمريكي، خاصة مع انتشار فيروس كورونا ومن قبلها الحرب التجارية.

- لم يُشر اجتماع اللجنة المركزية بشكل مباشر إلى الشأن الدولي والعلاقات الخارجية للصين،

لكن تم التأكيد في البيان على "تعزيز التدريب العسكري والاستعداد بشكل كامل"، و"تحقيق وحدة دولة مزدهرة وجيش قوي"، خاصة في ظل ما أكد عليه الرئيس "شي" بأن الجيش شهد تحسنًا بشكل كبير كإحدى أولوياته الأساسية منذ توليه منصبه في 2012.

- دعت اللجنة إلى تماسك مدني عسكري، من أجل تعزيز نظام الأمن القومي عبر ضمان الأمن الاقتصادي، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

- اكتفت اللجنة بالإشارة إلى عبارات مثل أن "العالم قد دخل فترة من الاضطراب والتحول، وأنه يشهد تحولًا كبيرًا" لأن "ميزان القوى الدولية يمر بتعديل عميق"، وأن الوضع الدولي يشهد تعقيدًا. وهو ما قد يفسره أحد منشورات الحزب الحاكم بأن الصين كانت تستعد لصراع طويل مع الولايات المتحدة، وبدأت من خلال الوقوف في موقع دفاعي في بادئ الأمر كي تستطيع الصمود في المواجهة الاستراتيجية والفوز في هذه الحرب.

- تشتمل الخطة الخمسية على تكتيكات لكسب مزيد من الوقت لتجنب المواجهة المباشرة أو السريعة مع الولايات المتحدة، واعتبر أحد الآراء التحليلية أن الصين لن تبدأ هجومها إلا بعد الوثوق من قدرتها على سد الثغرات التكنولوجية مع الولايات المتحدة.

- يمكن النظر إلى أن أحد تلك التكتيكات الأخيرة للصين يظهر في استبعاد الولايات المتحدة عن المحيط الآسيوي، ويتضح ذلك في اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة RCEP التي تم توقيعها مع دول رابطة الآسيان، بالإضافة للصين وكوريا الجنوبية واليابان وأستراليا ونيوزيلندا، بما يعتبر أكبر تكتل تجاري في العالم يشكل حوالي ثلث الاقتصاد العالمي.

- تعد الصين بهذه الاتفاقية منافسًا للشراكة عبر المحيط الهادئ التي تم توقيعها بدون الصين، وانسحبت منها الولايات المتحدة عام 2017، خاصة أن الاتفاقية الجديدة تضم اثنين من أكبر حلفاء الولايات المتحدة في آسيا هما كوريا واليابان، بما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تقليص الدور الأمريكي على الساحة الآسيوية لتعود الصين هي المستحوذ الرئيسي على تفاعلات القارة.

- يمكن القول إن الخطة الخمسية الصينية الجديدة تمثل -من ناحية- قدرًا من الاستمرارية، فيما يتعلق بالسعي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ولكن -من ناحية أخرى- فقد ضمت توجهات جديدة على رأسها التركيز على السوق الداخلية، وليس فقط التصدير كحافز للنمو، بالإضافة إلى تحقيق الاستقلالية في مجال التكنولوجيا، وبالتالي لا تكون خاضعة لأي ضغوط خارجية في هذا الصدد، بالإضافة للتوجه الخاص بتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة، وهو التوجه ذاته الذي تتبناه الإدارة الأمريكية تجاه الصين، ومثل هذه التوجهات الصينية السابقة هي بالتأكيد جزء من رؤيتها لتعزيز مكانتها الدولية.

قضايا الأمن والدفاع

- تداعيات الصراع بين الحكومة والتيجراي في إثيوبيا
- فرص وقيود المواجهة الأوروبية لجماعة الإخوان

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (15) - 1 ديسمبر 2020

تداعيات الصراع بين الحكومة والتيجراي في إثيوبيا

احتدم الصراع العسكري بين الحكومة الإثيوبية وإقليم التيجراي (شمال البلاد) في نوفمبر الجاري بعد اتهام حكومة "آبي أحمد" للإقليم بمهاجمة معسكر للجيش، وهو ما نفته الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي، معتبرةً أن رئيس الوزراء يسعى لتبرير هجومه على الإقليم. لكن المراقبين يخشون تمدد هذا الصراع إلى منطقة القرن الإفريقي، خاصةً مع رفض الحكومة وساطات أوغندا والاتحاد الإفريقي.

*** محمود قاسم**
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تأثيرات محتملة

ثمة تأثيرات محتملة قد تُخلّفها الأزمة المتصاعدة بين الحكومة الإثيوبية وإقليم التيجراي، ومن أبرزها ما يلي:

- **انقسام المؤسسة العسكرية:** يمكن أن يؤثر الصراع الحالي على تماسك القوات المسلحة الإثيوبية، وقد ينتج عن ذلك انشقاقات داخل الجيش الإثيوبي على أسس عرقية، خاصة وأن أغلب عناصر القيادة الشمالية (مقرها التيجراي، وتضم أكثر من نصف أفراد الجيش ومعداته العسكرية والأسلحة الثقيلة) للجيش الإثيوبي تنتمي لعرقية التيجراي، ما يمكن الاستدلال عليه من خلال اعتقال نحو 17 ضابطًا في الجيش لاتهامهم بالخيانة والتواطؤ مع عناصر التيجراي.
- **ارتفاع التكلفة الإنسانية:** قد تؤدي الاشتباكات الحالية وتصاعد حدة العنف إلى زيادة التكلفة المرتبطة بالأمن الإنساني، إذ قد تتسبب حالة الطوارئ المفروضة وإعاقة الوصول برًّا وجوًّا لإقليم التيجراي في إلحاق الضرر بنحو 600 ألف شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية مختلفة. من ناحية أخرى، قد يتسبب الصراع في موجة كبيرة من النزوح، حيث حذّرت الأمم

المتحدة من أن 9 ملايين شخص مهددون بالنزوح على خلفية استمرار الصراع، وقد يؤثر الصراع على جهود مكافحة تفشي الجراد، حيث تُعتبر منطقة التيجراي ضمن الأقاليم الإثيوبية المعرضة لموجة جديدة من الجراد. وعليه، يمكن أن يؤثر التصعيد العسكري القائم على تعطيل أنشطة مقاومة انتشار العدوى، ومن ثم التأثير على الأمن الغذائي والإنتاجية الزراعية.

- **تنامي الصراعات العرقية:** قد يؤدي التصعيد بين الطرفين إلى نزاع عرقي وانفجار داخلي كبير، في ظل طبيعة وتكوين المجتمع الإثيوبي الذي يتشكل من أكثر من 80 عرقية، إذ شهدت إثيوبيا مؤخرًا عددًا من التوترات العرقية على خلفية الاعتقالات والتضييق الذي يحدث ضد الأورومو، فضلًا عن تجدد الصراع بين الأمهرة والتيجراي في الشمال الإثيوبي، علاوة على الاشتباكات بين قومية العفر والصوماليين، كما لا يمكن تجاهل محاولة انقلاب أمهرة (يونيو 2019) ضمن سياق حالة الاحتقان والاستقطاب العرقي الذي تعيشه أديس أبابا منذ وصول "آبي أحمد" إلى السلطة. وعليه قد تتسع المواجهات الحالية إلى صراع عرقي أكبر ينتقل بـ"إثيوبيا" إلى مربع الدولة الفاشلة.

- **تنامي نشاط التنظيمات الإرهابية:** قد يقود استمرار القتال إلى إنعاش التنظيمات الإرهابية في القرن الإفريقي، وعلى رأسها حركة الشباب المجاهدين بالصومال، حال نقلت إثيوبيا قواتها من المناطق القريبة من الحدود الصومالية لتقديم الدعم للعناصر المشتبكة مع إقليم التيجراي، وهو ما أكده تقرير لـ"الأمم المتحدة" التي اعتبرت أن هذا الأمر حال حدوثه سيجعل المنطقة أكثر عرضة لتوغلات محتملة لحركة الشباب.

احتمالات قائمة

مع استمرار الصراع العسكري، ثمة احتمالات للأزمة داخل إثيوبيا، ومنها:

- **الاحتمال الأول- الانجرار إلى حرب مفتوحة:** يبدو أن استمرار المواجهات وصعوبة الحسم العسكري قد يسيطر على الصراع الدائر بين الطرفين، ففي وقت سابق اعتقد "آبي أحمد" إمكانية حسم المعركة سريعًا، الأمر الذي أخفق في تحقيقه لعاملين أساسيين؛ أولًا: امتلاك عناصر التيجراي خبرة قتالية كبيرة وعناصر شبه عسكرية مدربة بشكل جيد على فنون القتال، فضلًا عن القدرات التسليحية والبشرية، إذ تشير التقديرات (مجموعة الأزمات الدولية) إلى أن هذه القوات تتشكل من نحو 250 ألف عنصر مسلح. ثانيًا: قد تمثل الطبيعة الجغرافية للإقليم وما يشهده من مرتفعات جبلية تحديًا أمام مساعي الحسم العسكري الكامل للقوات الفيدرالية.

- **وعليه،** من المتوقع أن تستمر المواجهة في ظل رفض الحكومة الإثيوبية للحوار أو التفاوض، كما أن التقدم الميداني الذي أعلن عنه الجيش الإثيوبي قد يكون محفزًا لمواصلة القتال بهدف بسط السيطرة على مدينة ميكيلي (عاصمة إقليم التيجراي). ومن هنا قد تمهد هذه المواقف لمواجهة مفتوحة في ظل التوسع في استخدام المعدات العسكرية والأسلحة الثقيلة والقذائف الجوية من الطرفين. فكل هذه المؤشرات تبرز أن المواجهة القائمة قد تطول لتتحول إلى صراع كبير قد يمتد إلى حرب أهلية، خاصة بعدما نفذ عناصر التيجراي هجومًا صاروخيًّا تجاه إقليم أمهرة (20 نوفمبر)، مما يعني أن المواجهة الحالية معرضة للاتساع والانتقال إلى ساحات أخرى.

- **الاحتمال الثاني- أقلمة الصراع:** في حال استمرت المواجهة فقد يؤدي ذلك إلى انخراط عدد من القوى الإقليمية في الصراع، حيث إن عدم الاستقرار قد يؤثر بشكل كبير على دول القرن الإفريقي. وقد يتسبب عدد من التفاعلات في دخول إريتريا على خط المواجهة، خاصة في ظل العداء التاريخي بين الجانبين (التيجراي وأسمرة)، فقد تتلاقى مصلحة إريتريا مع توجهات الحكومة الفيدرالية في الإطاحة بعناصر التيجراي، حيث خاضت إريتريا وإثيوبيا حربًا طاحنة بين عامي 1998 و2000 في ظل سيطرة التيجراي على السلطة. وفي هذا الإطار، وجّه زعيم إقليم تيجراي اتهامًا مباشرًا لإريتريا بإرسال جنودها وتقديم الدعم العسكري للقوات الفيدرالية، وهو ما قد يُبرر قيام عناصر التيجراي بإطلاق صواريخ تجاه مطار أسمرة (14 نوفمبر).

- كما قد تجد السودان نفسها مضطرة إلى نشر قواتها على الحدود مع إثيوبيا بهدف تأمين وحماية حدودها، في ظل حالة الفراغ الأمني والتهديدات الناشئة عن حالة السيولة داخل إقليم التيجراي. من ناحية أخرى، لفت عدد من التقارير إلى أن الصراع قد يجذب عددًا من القوى الخارجية، خاصة أصحاب الانتشار والنفوذ العسكري في منطقة القرن الإفريقي، حيث تمتلك الولايات المتحدة والصين قواعد عسكرية في تلك المنطقة، وفي

حال تأثر هذه القواعد بتلك التوترات فقد تتدخل هذه القوى لحماية وتأمين مصالحها. ومع ذلك، فإن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي مضافًا إليها حجم المصالح الدولية والإقليمية في استقرار المنطقة قد تحول دون الوصول لهذا الحد أو على الأقل استمراره حال حدوثه.

- **الاحتمال الثالث- التهدئة عبر الوساطات:** على الرغم من رفض الحكومة الفيدرالية لكافة الجهود الإفريقية والدولية المؤيدة للحوار والتهدئة؛ إلا أن هذا المسار لا يزال قائمًا، خاصة بعدما عين الاتحاد الإفريقي، في 20 نوفمبر، 3 رؤساء دول سابقين كمبعوثين للتوسط بين الطرفين.

فقد تنجح تلك المساعي في إقناع الطرفين بجدوى الحوار، ومن ثم وقف الأعمال العدائية، ومنع الانزلاق إلى حافة الهاوية عبر وضع آلية لمراقبة عملية وقف إطلاق النار. ويمكن أن يتم ذلك من خلال اللجوء إلى عددٍ من التدابير الرامية لبناء الثقة، ومن بينها فتح ممرات أمام وصول المساعدات الإنسانية للإقليم، علاوة على قيام الحكومة الفيدرالية بإعادة الاتصالات والإنترنت، وإطلاق سراح السجناء والناشطين، مع قيام عناصر التيجراي بإنهاء سيطرتهم على القيادة الشمالية، وتسليمها للقوات الفيدرالية.

- **ومع ذلك،** تظل التهدئة مُحاطة بعدد من التحديات، من بينها رفض كل طرف لشرعية الآخر والتشكيك في وجوده، فضلًا عن قناعة القوات الفيدرالية بإمكانية الحسم العسكري، كما أن هناك تخوفات من قبل الحكومة الفيدرالية بأن التفاوض مع عناصر التيجراي قد يؤدي إلى رفع سقف المطالب، ومن ثمّ تحفيز عددٍ من العرقيات أو الأقاليم الأخرى لاتباع النهج نفسه في التعامل مع الحكومة.

- **في الأخير،** يظل الصراع بين عناصر التيجراي والقوات الفيدرالية الإثيوبية أحد أكبر التحديات التي تواجه "آبي أحمد" ومشروعه، كما أن مخرجات الأزمة الحالية وانعكاساتها قد تؤثر بشكل كبير ليس على الداخل الإثيوبي فحسب، بل على القرن الإفريقي ككل. ورغم أن كافة الاحتمالات قائمة، إلا أن المجتمع الدولي قد يدفع بشكل كبير نحو الجهود الرامية لفتح قنوات للحوار والوساطة بين الجانبين لتهدئة الصراع، خاصة في ظل التكلفة الباهظة المحتملة لاستمرار المواجهات بين الطرفين.

فرص وقيود المواجهة الأوروبية لجماعة الإخوان

تثير جماعة الإخوان مخاوف أجهزة أمن الدول الأوروبية، بسبب طبيعة أنشطتها السرية، وعدم تحديد هوية أغلب كوادرها، وأيديولوجيتها الدينية الشمولية، واستراتيجيتها في إحكام القبضة على بعض الشوارع والأحياء والضواحي للتغلغل في الداخل الأوروبي. وأدى ذلك إلى إعادة قراءة خططهم للتمكين في أوروبا والعالم، كما أبرزتها الوثائق التي تم العثور عليها في منزل القيادي الإخواني "يوسف ندا"، والتي تبدو وكأنها خطوط عامة أكثر منها تفصيلية. ولكن يظل السؤال حول فرص وقيود المواجهة الأوروبية للإخوان.

* د. توفيق أكليمندوس
رئيس وحدة الدراسات الأوروبية

إخوان أوروبا.. فرنسا نموذجًا

- التواجد الإخواني بأوروبا: ظهر الإخوان في أوروبا منذ الخمسينيات من القرن الماضي، إذ انطلقوا من سويسرا وألمانيا للانتشار في دول أوروبا الغربية. واستقر الإخوان -في البداية- على توظيف الجامعات كميدان للعمل، حيث استهدفوا الطلاب المسلمين المهاجرين لضمهم. كما تعاون الإخوان مع الأجهزة المخابراتية الغربية؛ لجمع المعلومات إبان النشاط السوفيتي في الشرق الأوسط، وتسليحه للأنظمة العربية. وفي المقابل، استخدم "سعيد رمضان" أموالًا غربية لبناء مساجد ومراكز إسلامية في دول كألمانيا.

- ويبدو أن أغلب الحكومات لم تنتبه إلى نشاط الإخوان في أوروبا قبل الثورة الإيرانية، حيث تمتع الإخوان بأربعة عقود من الهدوء لبناء تنظيماتهم وشبكاتهم. وظل الإخوان آمنين في المجتمعات الأوروبية، حتى بعد انخراطهم في العمل السياسي ووصولهم للسلطة في

الدولة الأم (مصر) عام 2012، وزادت أهمية أعمالهم في أوروبا بعد اعتبارهم جماعةً إرهابيةً في العديد من الدول العربية بعد 2013.

- **فرنسا والتهديد الإخواني:** استشعرت الدول الأوروبية التهديد الذي تمثله جماعات الإسلام السياسي عليها، حيث بدأت فرنسا في مواجهته، وأثارت إشكالية تأثير هذه الجماعات على الأمن الأوروبي. فعندما وصل الرئيس "إيمانويل ماكرون" إلى الحكم، كان موقفه غير واضح من التأسلماليسياسي؛ إلا أنه صار يعتبر "الانفصالية" التي يحملها المشروع المتأسلم، وجنوحه عمدًا إلى التطرف، تهديدًا رئيسيًا لمستقبل فرنسا وتماسك مجتمعها.

ولم تعد السلطات الفرنسية تقف على عتبة مكافحة الإرهاب، بل ترى في مشروع المتأسلمين الساعين لإحكام قبضتهم على أحياء ومدن لفرض الشريعة فيها، تمهيدًا لتغيير قواعد اللعبة في فرنسا، وهو ما ستكون له تأثيرات بالغة السلبية على تماسك المجتمع.

- **المقاربة الفرنسية ضد مشروع التأسلم لا الإسلام، حيث تركز على وصفه بالمشروع الانفصالي:** فهي تسعى من جهة لتفادي حسم قضية موقف الإخوان من العنف والإرهاب، وهل هم منخرطون فيه مباشرة، أم يكتفون بخلق البيئة التي تشرعنه، أم يحاربون بصدق هذا الإرهاب. ومن جهة أخرى، تشير صراحة إلى أنه لا يمكن التوفيق بين المشروع الإخواني والقيم والمفاهيم المؤسسة للجمهورية الفرنسية. كما تسمح هذه المقاربة بالرد على من يتهم الدولة الفرنسية بالكيل بمكيالين، أو تتسامح مع الطوائف المسيحية واليهودية وتعادي الإسلامية.

لكن هذه المقاربة الموسعة للمواجهة لها بعض العيوب، فهي تفسح المجال لاتهام باريس بمعاداة الإسلام والمسلمين، والخطاب الفرنسي، كما أن تعهدات "ماكرون" بمواجهة التطرف والتشدد تتطلب توافر أدوات وموارد قد لا تكون متاحة للدولة. وستثير مشروعات القوانين والإجراءات التي تُتخذ ضد الجمعيات والمجموعات المتطرفة إشكاليات قانونية وحقوقية في الداخل الفرنسي. وبصفة عامة، فإن النموذج الليبرالي يعاني عجزًا تاريخيًّا عن معالجة مشكلات الأقليات دون الانزلاق إلى السلطوية، إلا بتبني صيغة سياسية تقر بالطائفية.

- **ممارسات المتأسلمين المرفوضة فرنسيًّا:** عدّد كل من تقرير لمجلس الشيوخ والرئيس "ماكرون" هذه الممارسات المرفوضة، فالمتأسلمون يبثون خطابًا مفاده ضرورة القطيعة مع باقي مكونات الأمة الفرنسية، وأكد التقرير أن تجديد الخطاب الديني ليس شأنًا إسلاميًّا محضًا؛ لأنه يؤثر على علاقة المسلم بالآخر، وبالمواطن غير المسلم، ولكنه أوجب على الدولة أن تتجنب التدخل في الجدل بين المسلمين، أي عليها أن تتفادى تفضيل تفسير على حساب آخر.

وتتضمن التصرفات المرفوضة -وفقًا للتقرير- بث خطاب كراهية من خلال المساجد والمدارس الدينية، وعدم الإقرار بالمساواة بين الرجل والمرأة، والسعي إلى منع الاختلاط بينهما في المدارس ومراكز الشباب، إلى جانب الضغط على الأهالي كي لا يلحقوا أولادهم بالمدارس الحكومية، والتوسع في طرح وبيع كتب تروج للتطرف وللتفسيرات المغالية، ومحاربة ظهور التفسيرات المعتدلة والوسطية.

فرص تقويض الإخوان أوروبيًّا

- **قدرة فرنسا على قيادة اتجاه أوروبي ضد الإخوان:** يبدو أن قراري "ماكرون" (مواجهة التأسلم، والتصدي لتركيا) لا يفسران بنفس البواعث والحسابات، فمواجهة التأسلم تفسر أساسًا بدور فاعليه في خلخلة الاستقرار وتكدير الأمن العام، أما التصدي لتركيا فهو رفض لدورها في سوريا وليبيا وتحرشها باليونان وقبرص. لكنّ تزامن القرارين، إضافة إلى اللغط في تفسير خطاب "ماكرون"؛ سمح للإخوان وتركيا بالزعم بأن فرنسا شنت حربًا صليبية على الإسلام، ومثل هذا الخطاب التركي-الإخواني سمح لـ"ماكرون" وأنصاره بالزعم بأن مشكلة تركيا والإخوان ليست مع شخص الرئيس الفرنسي، بل مع النموذج الحضاري لفرنسا.

- **موقف دول الاتحاد الأوروبي من مواجهة فرنسا للإسلام السياسي والإرهاب:** إذ يبرز السؤال: هل يمكن أن تذهب دول أوروبا لتصنيف الإخوان كمنظمة إرهابية؟. هنا يمكن القول إن هناك تصاعدًا تدريجيًّا في إدراك الدور الحقيقي للإخوان في زعزعة الاستقرار، ولطبيعة علاقاتهم مع التنظيمات الجهادية. وهو ما دفع المستشار النمساوي "كورتز" للتصريح بضرورة محاربة وتجريم كل فصائل المتأسلمين. كما تحدثت المستشارة الألمانية "ميركل" عن صراع مع الإرهاب المتأسلم بعد عملية فيينا، وأن أغلب الزعماء الأوروبيين كانوا يتفادون وصف الإرهاب بالمتأسلم مكتفين بربطه بالتطرف.

- **مع ذلك،** من المتوقع ألا يلقى اقتراح تصنيف الإخوان كمنظمة إرهابية إجماعًا أوروبيًّا الآن، لعدة أسباب:

1 - هناك عدد من الدول أغلبها من أوروبا الشرقية لم يضربها الإرهاب إلى الآن، ولا تريد "فتح جبهة" لا تخصهم في تصورهم.

2 - هناك من يتصور في أوروبا أن فرنسا والنمسا تعدان حالات خاصة، نظرًا لسوء أحوال المسلمين فيهما، ولمشاركتهما النشطة في الحرب على "داعش". وأيًّا كان تقييم هذا التصور فلا شك أنه موجود.

3 - أن إعلان الحرب على الإخوان يؤثر على العلاقات مع قطاعات من المسلمين الأوروبيين ومع تركيا وغيرها من الدول الإسلامية، وهذا يدفع إلى القول بأن السلوك التركي والقطري التحريضي سيلعب دورًا في قرار اتخاذ أو تفادي مثل هذا القرار.

4 - محورية الدور الألماني في القرار الأوروبي، حيث تسعى السلطات الألمانية إلى تفادي صدام مع تركيا نظرًا لأهمية الجالية التركية في ألمانيا، وقدرة الرئيس التركي على تحريكها. وبالتالي، من المتوقع أن ترفض برلين أي قرار يصنف الإخوان كتنظيم إرهابي رغم كراهية "ميركل" للرئيس التركي.

- **بيد أن الأمور أكثر تعقيدًا مما يبدو،** فالرئيس الفرنسي السابق "ساركوزي" أقام علاقات ممتازة مع قطر، وسمح للإخوان بحرية حركة رغم معاداته الشديدة للرئيس التركي وعلاقاته السيئة معه. فهل يمكن تصور سيناريو توجد فيه دول أوروبية تحارب الإخوان وتقدم تنازلات للرئيس التركي أو العكس؟ يبدو هذا مستبعدًا الآن، ولكن الخبرة السابقة تحذر من التسرع في القطع بأمرٍ ما.

قضايا السياسات العامة

- "ستانفورد".. حضور مصري في أفضل2% من علماء العالم
- أزمة المياه في مصر.. نتائج ملموسة وتحديات قائمة

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (15) - 1 ديسمبر 2020

"ستانفورد".. حضور مصري في أفضل2% من علماء العالم

أصدرت جامعة ستانفورد الأمريكية مؤخرًا بالتعاون مع مؤسسة "Elsevier" للنشر العلمي قائمة بأسماء أفضل 2٪ من علماء العالم، وهم أولئك الذين نشروا ما لا يقل عن 5 أوراق بحثية، ويتم الاستشهاد بمؤلفاتهم العلمية أكثر من غيرهم. وقد ضمت القائمة لأفضل العلماء 396 عالمًا مصريًّا، يمثلون 33 جامعة ومركزًا بحثيًّا، لكن بدا حضورهم في المجالات التطبيقية، بينما ظهر هنالك غياب لهم بالمجالات النظرية وخاصة العلوم الإنسانية والاجتماعية.

* أمل إسماعيل
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

طبيعة مقياس ستانفورد

- تُعد جامعة ستانفورد الأمريكية من أفضل 10 جامعات في العالم، وتأسست كجامعة أهلية في عام 1885 في الغرب الأمريكي، حيث لعبت دورًا رئيسيًّا في النهضة العلمية والصناعية في هذه المنطقة المعروفة بوادي السيليكون، حيث يتم تطوير المنتجات الأعلى تقنية في العالم.

- لاحظ علماء جامعة ستانفورد غياب قاعدة بيانات واسعة النطاق تُصنف العلماء الأكثر استشهادًا في مجالات المعرفة. لذا، أسسوا قاعدة بيانات بقيادة الدكتور "جون إيانيديس" استنادًا إلى قاعدة Scopus للنشر العلمي التي تُعد أهم قاعدة بيانات للنشر العلمي في العالم. وبلغ العلماء بالقاعدة 159,683 عالمًا من 149 دولة، في 22 تخصصًا عليًّا رئيسيًّا و176 تخصصًا فرعيًّا، تم اختيارهم من بين قرابة 7 ملايين عالم. وتضم قاعدة ستانفورد التي تُعد الأولى من نوعها، أهم 2% من علماء العالم تم اختيارهم باستخدام ستة مؤشرات، وهي **موضحة بالجدول الآتي:**

المؤشرات الفرعية المكوِّنة لمقياس ستانفورد المركب للامتياز العلمي

1	إجمالي الاستشهادات	العدد الإجمالي للاستشهادات من كل الأوراق البحثية المنشورة للمؤلف
2	مؤشر هيرش "H index"	مؤشر يعتمد على الإنتاجية والتأثير للأبحاث المنشورة للباحث بمفرده
3	مؤشر "hm index" المعدل	هو تعديل لمؤشر هيرش يأخذ في الاعتبار التأليف المشترك للباحث
4	عدد الاقتباسات كمؤلف منفرد	عدد الاقتباسات من الأبحاث المنشورة للباحث بمفرده
5	عدد الاستشهادات كمؤلف فردي أو أول	عدد الاستشهادات بالأبحاث المنشورة للباحث بمفرده أو كمؤلف أول
6	عدد الاستشهادات كمؤلف فردي أو أول أو أخير	إجمالي عدد الاستشهادات بالأبحاث المنشورة للباحث بمفرده أو كمؤلف أول أو مؤلف أخير

- **وفقًا لقائمة ستانفورد، تم إنتاج نوعين من البيانات،** أحدهما يتعلق بالأداء المهني الإجمالي للعلماء حتى نهاية عام 2019، والثاني يتعلق بالعام الأخير فقط. ونشر فريق ستانفورد في دورية "Plos Biology" تقريرًا تضمن نسختين من قاعدة البيانات؛ واحدة تغطي 22 عامًا، أي من 1 يناير 1996 حتى 31 ديسمبر 2017، وهي تستهدف قياس الأداء على المدى الطويل، أما الأخرى فيتم حسابها باستخدام بيانات الاستشهادات في سنة واحدة (2017)؛ بما يعالج التحيز الذي قد يكون موجودًا في مقارنة العلماء الشبان بالعلماء المخضرمين.
- بالنسبة لكل عالم على حدة، تُظهر قاعدة البيانات قيم كل من المؤشرات الستة المستخدمة في حساب المقياس المركب وكذلك قيمته، ويتم تقديم جميع المؤشرات مع الاستشهادات الذاتية وبدونها، كما يتم الاستدلال على الانتماء المؤسسي والبلد الذي ينتمي له العالم، بناءً على أحدث المنشورات، وفقًا لبيانات Scopus.
- توفر قاعدة بيانات للعلماء الأكثر تأثيرًا في مجالاتهم مقياسًا يسهل تحديثه سنويًّا باستخدام مؤشرات الاقتباس التي تم تطويرها بطريقة دقيقة، تسمح بإزالة الاستشهادات الذاتية أو اكتشاف تزييفها. ويوضح الجدول التالي قائمة المجالات الأساسية وعدد العلماء المدرج في كل مجال طبقًا للدراسة التي أجرتها جامعة ستانفورد.

المجالات الأساسية وعدد العلماء المدرجين في كل مجال، وفقًا لدراسة جامعة ستانفورد

المجالات	عدد العلماء	المجالات	عدد العلماء
الزراعة ومصايد الأسماك والغابات	232801	العلوم الأساسية والتكنولوجيا	69789
العمارة وبناء وتصميم المدن	36534	الفنون والعلوم الإنسانية	4091
التخطيط التكنولوجي	475142	الأبحاث الطبية الحيوية	626753
الهندسة	436723	الطب السريري	2113734
تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	339284	علم وظائف الأعضاء	96159
الدراسات النصية والتواصل	20292	الصحة العامة	141162
الدراسات التاريخية	25277	الأحياء	236108
الفلسفة وعلم اللاهوت	13861	الكيمياء	506526
الفنون المرئية والمسرحية	3717	الأرض وعلوم البيئة	223246
الاقتصاد	108277	الرياضيات والإحصاء	96619
العلوم الاجتماعية	119260	الفيزياء وعلوم الفضاء	667255
مجالات أخرى	287779		

قراءة المقياس وعلماء مصر

- تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في مقياس ستانفورد بنسبة 37.5%، تلتها بريطانيا بنسبة 8.7% ثم الصين بنسبة 8.1%، وألمانيا بنسبة 5.1%، وحصلت الهند على نسبة 0,93% بعدد علماء بلغ 1492 عالمًا ضمن القائمة.
- اشتملت قائمة ستانفورد على 396 عالمًا مصريًّا من الجامعات والمراكز البحثية المختلفة، بنسبة 0.24% تقريبًا، ما وضع مصر في المركز 36 عالميًّا، والثاني عربيًّا بعد السعودية، وأيضًا الثاني إفريقيًّا بعد جنوب إفريقيا التي جاءت في المركز 32 بنسبة 0.37%.
- تنوعت مجالات العلماء المصريين بين: الرياضيات، والفيزياء، وعلم الأورام والجراحة، والكيمياء، والهندسة الإلكترونية، وهندسة الطاقة، والبيئة وغيرها، وتصدرت جامعة القاهرة بـ48 عالمًا، ثم المركز القومي للبحوث بعدد 38 عالمًا، وجامعة الإسكندرية بـ31 عالمًا. ويوضح الجدول الآتي الجامعات والمراكز المصرية في القائمة.

عدد العلماء في الجامعات والمراكز البحثية المصرية في قائمة أفضل 2% من العلماء في العالم 2020

عدد العلماء	الجهة العلمية	عدد العلماء	الجهة العلمية
48	جامعة القاهرة	9	جامعة المنوفية
38	المركز القومي للبحوث	8	جامعة (حلوان – كفر الشيخ – قناة السويس)
31	جامعة الإسكندرية	7	جامعة بني سويف
30	جامعة الزقازيق	6	(جامعة المنيا - المصرية البريطانية – مركز بحوث البترول)
24	جامعة عين شمس - جامعة المنصورة	5	(الجامعة المصرية اليابانية - مدينة زويل)
19	جامعة أسيوط	4	(جامعة جنوب الوادي - جامعة الفيوم)
13	جامعة طنطا	3	جامعة النيل
12	جامعة بنها - جامعة سوهاج	2	(جامعة أسوان - مدينة الأبحاث العلمية - جامعة دمنهور - جامعة بورسعيد - المعهد القومي لعلوم البحار - جامعة دمياط)
10	مركز بحوث وتطوير الفلزات	1	(جامعة المستقبل - جامعة الوادي الجديد - جامعة فاروس - جامعة السويس - معهد تيودور بلهارس - جامعة السادات)

- احتوت قائمة ستانفورد على 22 عالمًا مصريًّا في أول 25 ألفًا من أفضل العلماء في عدد من المجالات العلمية التطبيقية، من أبرزها: هندسة الطاقة وعلوم البيئة، الهندسة الميكانيكية، الهندسة الإلكترونية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي، والكيمياء بفروعها التحليلية والفيزيائية والعضوية، وعلوم المواد والنانو تكنولوجي، والفيزياء التطبيقية ومجالات الطب السريري، وطب النساء والتوليد، وعلم الجراحة وعلم وظائف الأعضاء والأورام والصيدلة، والزراعة والغذاء ومصايد الأسماك، والعمارة والجيولوجيا. ويوضح الجدول الآتي أولئك العلماء بأسمائهم وجامعاتهم وأعداد أبحاثهم وتخصصاتهم.

أفضل 22 من العلماء المصريين وفقًا لقائمة ستانفورد لأفضل 25 ألف عالم

	الترتيب العالمي	العالم	الجامعة	عدد الأبحاث المنشورة	التخصص
1	4227	د/ قابيل عبدالنبي	جامعة طنطا	193	الطاقة
2	7752	د/ علي البحراوي	جامعة بني سويف	213	الرياضيات
3	11534	د/ أبو العلا حسنين	جامعة القاهرة	671	الشبكات والذكاء الاصطناعي
4	11889	د/ عطية الفرجاني	جامعة الزقازيق	58	الطاقة
5	12834	د/ إبراهيم عباس	جامعة سوهاج	169	الهندسة
6	13205	د/ إيهاب علي	جامعة الزقازيق	76	الطاقة
7	13338	د/ هاني حسنين	جامعة عين شمس	108	الطاقة
8	13940	د/ محمد دياب	مركز بحوث البترول	75	الكيمياء
9	14143	د/ أحمد عبدالرازق	جامعة المنصورة	157	الطب
10	14869	د/ محمد فوزي رمضان	جامعة الزقازيق	195	الزراعة والغذاء
11	15372	د/ عادل إسماعيل	مركز بحوث الفلزات	142	الكيمياء الفيزيائية
12	15785	د/ محمد عبدالدايم	جامعة قناة السويس	145	علوم البيئة
13	16103	د/ محمد رشاد	جامعة أسوان	107	الهندسة الميكانيكية
14	16912	د/ أحمد السباعي	جامعة طنطا	58	الهندسة الكيميائية
15	17516	د/ حسام إمام	المركز القومي للبحوث	50	البوليمرات
16	18541	د/ نصر بركات	جامعة المنيا	244	الطاقة
17	19784	د/ حاتم زين الدين	جامعة القاهرة	143	الطاقة
18	19594	د/ محمد أمين	جامعة عين شمس	95	الطاقة
19	21338	د/ أحمد الزغبي	جامعة الإسكندرية	63	الصيدلة
20	22150	د/ مصفي يوسف	جامعة الإسكندرية	174	الشبكات والاتصالات
21	23756	د/ أحمد طاهر عازر	جامعة بنها	288	الهندسة والذكاء الاصطناعي
22	24110	د/ رءوف الملواني	جامعة المنوفية	125	الفيزياء التطبيقية وعلوم المواد

- **في المقابل،** لوحظ غياب واضح للعلماء المصريين في مجالات نظرية أخرى على رأسها العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون، والدراسات التاريخية والفلسفية، والاقتصادية، وعلوم الإدارة والتسويق، وغيرها، برغم اشتمال قائمة ستانفورد على هذه التخصصات، حيث تم حصر أكثر من 300 ألف عالم بها من إجمالي عدد العلماء الذين شملتهم قاعدة البيانات في هذه المجالات. وعكس هذا الغياب المصري عن العلوم الإنسانية ضعف معدلات النشر الدولي، والتركيز على نظيره المحلي لسهولة إجراءاته، والانشغال أكثر بالأخير في إجراءات الترقي.

- **ختامًا،** فإن الدلالة الرئيسية لمقياس ستانفورد لصعود علماء مصر في المجال التطبيقي وتراجعه في العلوم الإنسانية تدفع إلى أهمية الارتقاء بالبحث العلمي وتذليل العقبات التي تحول دون الاستفادة من مخرجاته وتطبيقها في حل مشكلات المجتمع.

أزمة المياه في مصر.. نتائج ملموسة وتحديات قائمة

تواجه مصر تراجعًا مضطردًا في نصيب الفرد من المواد المائية المتاحة بسبب الزيادة السكانية خلال العقود الماضية، لكن مع ذلك فقد عملت الحكومة على مواجهة ذلك عبر تطوير البنية التحتية لمحطات مياه الشرب والصرف الصحي وتطوير الترع لتقليل الهدر من الموارد المائية. فإلى أي حد أثمرت هذه الجهود في مواجهة المشكلة؟.

*** مصطفى عبدالله**
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

طبيعة المشكلة

- تعتمد مصر على كمية ثابتة من المياه كل عام تقدر بـ80 مليار متر مكعب، في مقابل ذلك ترتفع أعداد المواطنين بما معدله 2 مليون نسمة سنويًّا، وهو ما كان سببًا في تقليص نصيب الفرد من موارد المياه إلى أقل من 800 متر مربع لكل نسمة في عام 2020. وتشير التوقعات إلى أن ذلك التقلص سوف يستمر على مدار الأعوام القادمة مع استمرار تنامي السكان، حيث من المتوقع أن يهبط نصيب الفرد إلى ما دون 600 متر مربع في عام 2030 وذلك مع وصول عدد السكان إلى 135 مليونًا.

نصيب المواطن المصري من المياه بين العامين 1990 - 2030 "بالمتر المكعب"

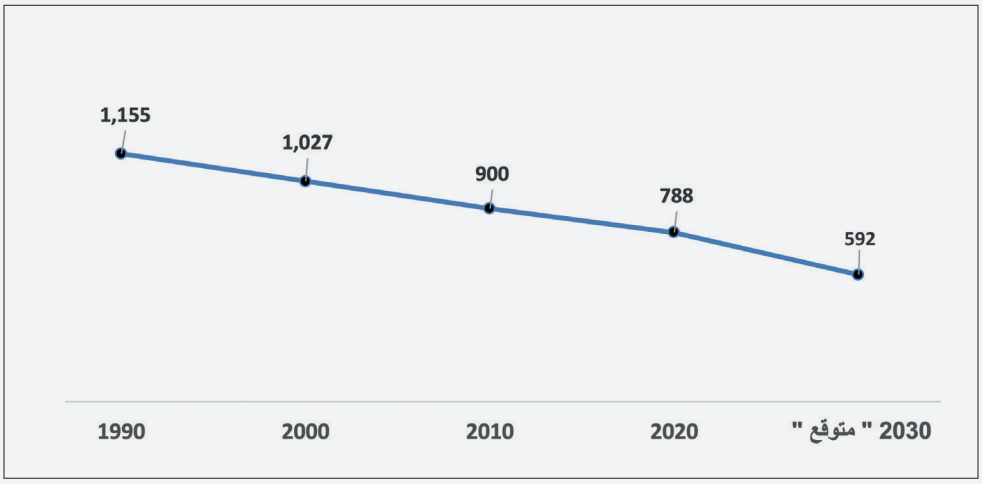

تحرك شامل

- قامت الدولة المصرية منذ عام 2014 باتّباع توجه عام لترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة، لذا دشنت مجموعة من المشروعات المتعلقة بالبنية التحتية المائية، مثل:تشييد وتطوير القناطر على مجرى نهر النيل، وتأهيل وتبطين الترع الخاصة بالري، بالإضافة إلى تجديد المصارف الزراعية. وإلى جانب ذلك، قامت الدولة بتدشين برنامج لتطوير منظومة مياه الشرب والصرف الصحي، حيث تستهلك تلك المنظومة أكثر من 15% من جملة الموارد المائية المتوفرة لمصر سنويًّا.
- نجحت الدولة خلال الفترة ما بين 2014 و2019 في تنفيذ 335 مشروعًا لتشييد وتطوير محطات مياه الشرب والصرف الصحي، بالإضافة إلى تشييد وتطوير مآخذ المياه والروافع المرتبطة بها. وقد توزعت تلك المشروعات على كافة محافظات الجمهورية البالغ عددها 27 محافظة، حيث ساهمت في تسهيل وصول خدمات المياه والصرف إلى 39 مليون مواطن مصري، وقد أدت النتيجة الإجمالية لتلك المشروعات إلى زيادة مرافق منظومة المياه والصرف بأكثر من 10%، مما ساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للمنظومة بأكثر من 27%.

عدد مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي المنفذة بالمحافظات المصرية 2014 - 2019

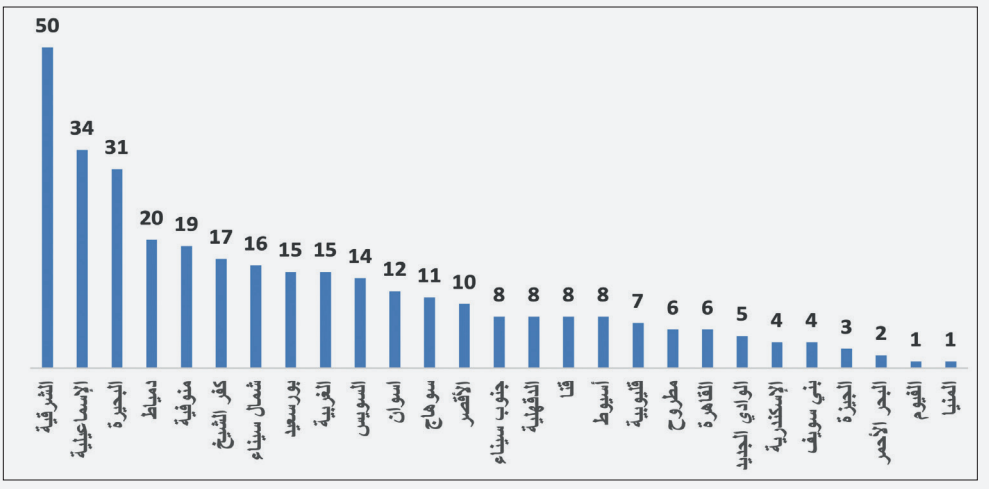

- لوحظ خلال الفترة ما بين 2014 و2019أن اهتمام الدولة بملف تشييد مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي كان منصبًّا على المحافظات والمناطق الأكثر احتياجًا التي عانت سابقًا من الضعف في مرافقهاوبنيتها التحتية خاصة في محافظات الشرقية والبحيرة والإسماعيلية، حيث استحوذت تلك المحافظات على 34% من جملة مشروعات المياه والصرف، لتخدم بذلك أكثر من 11 مليون نسمة.

تطور اعداد محطات المياه العاملة في مصر خلال الفترة 2014 2019-م "طبقًا لنوع محطة المياه"

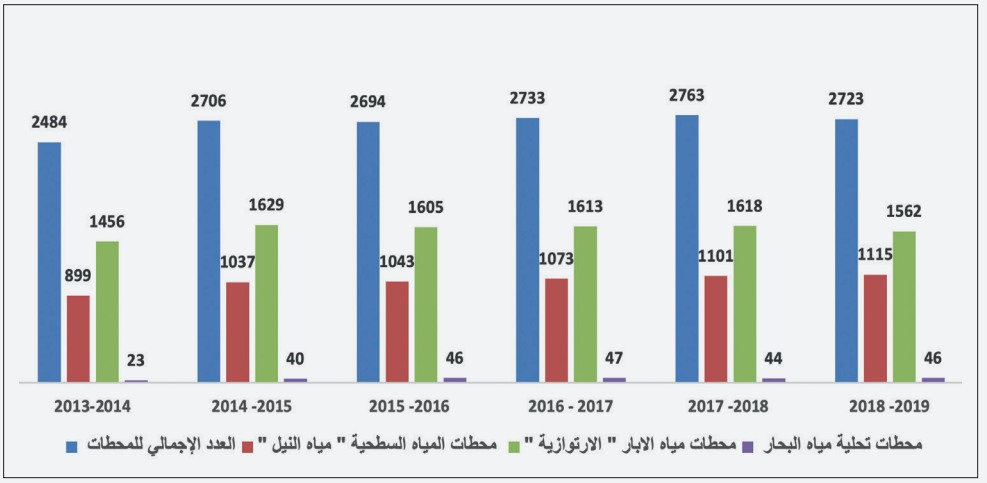

- انخفض العدد الإجمالي لمحطات الصرف المعالج للمياه بين العامين 2015 و2016 نتيجة خروج بعض المحطات من الخدمة بهدف الصيانة والتطوير، كما تكرر الانخفاض بين العامين 2018 و2019 للسبب نفسه.

زيادة اعداد محطات الصرف المعالج خلال الفترة 2014 2019-م

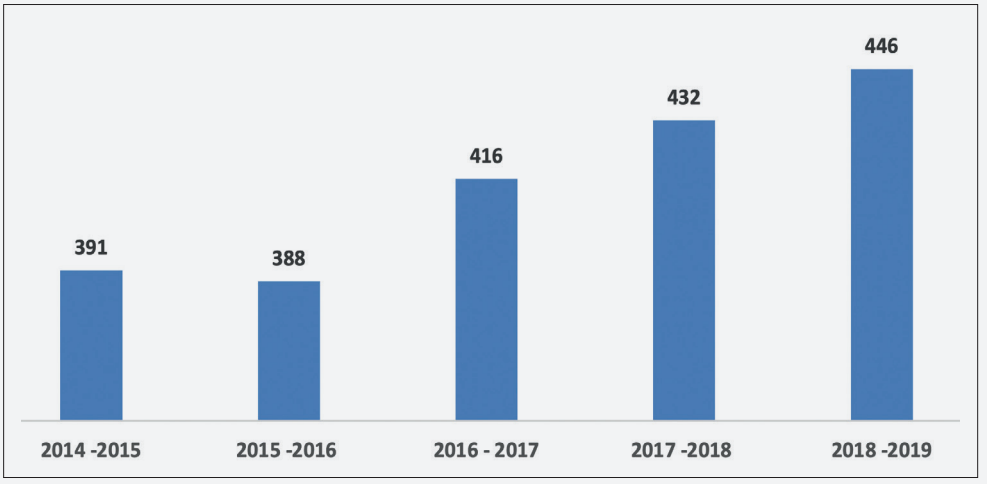

نتائج ملموسة

- أدت المشروعات التي شيّدتها الدولة بهدف دعم مرافق مياه الشرب إلى زيادة كميات المياه النقية المنتجة بنسبة 20%، حيث وصل متوسط نصيب الفرد من مياه الشرب النقية إلى 113 مترًا مكعبًا في عام 2019، وذلك بعد أن كان نصيب الفرد لا يتجاوز 101 متر مكعب في مطلع عام 2014، وتأتي تلك الزيادة في نصيب الفرد من المياه النقية على الرغم من ارتفاع التعداد العام للسكان خلال الفترة 2014-2019 بأكثر من 14 مليون نسمة.

ارتفاع كميات مياه الشرب النقية المنتجة بين العامين 2014 2019-م "بالمليون متر مكعب"

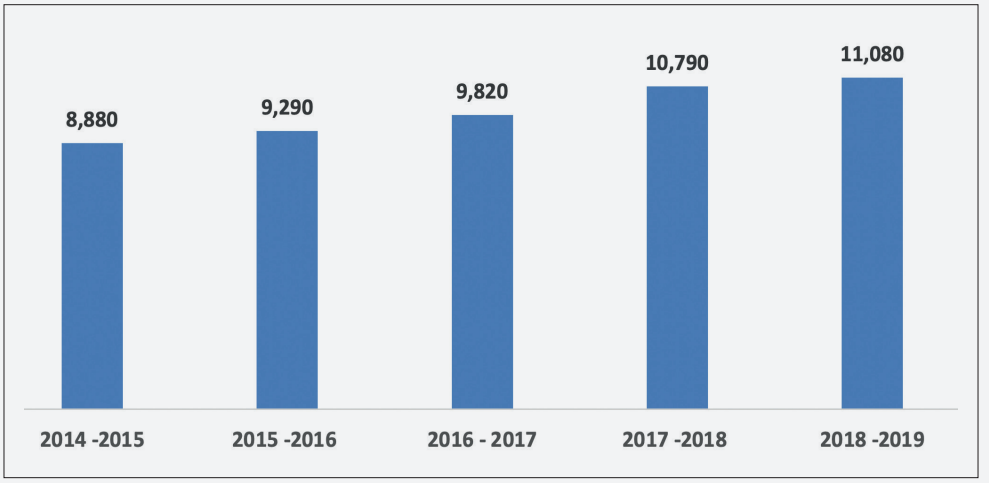

- ساهمت عمليات الصيانة والتجديد التي تم إجراؤها على خطوط المياه الرئيسية في تقليص نسب الفاقد من المياه المنتجة بواقع 22 مليون متر مكعب سنويًّا، وهو ما ساعد في توفير كميات من المياه تكفي لسد حاجة 100،000 مواطن، كما وفر على خزانة الدولة خسائر مالية مقدرة بأربعة ملايين جنيه سنويًّا. ويقصد بفاقد المياه النقية ذلك النقص الذي يُسجل في كمية المياه خلال عملية تنقية المياه وتوصيلها من المحطة إلى المستهلك الرسمي، وهذا الفاقد يكون بدون عائد مالي، ويحدث نتيجة لأسباب متعددة أبرزها التسريب في خطوط نقل المياه.

أنخفاض نسب الفاقد من المياه النقية

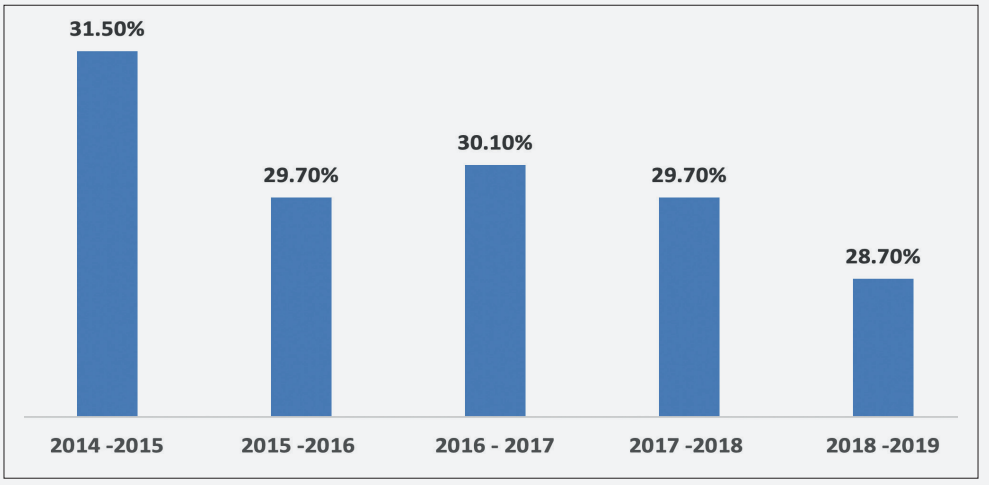

- مرافق الصرف كان لها نصيب هي الأخرى من التطوير، فلقد مكّنت مشروعات التشييد والتطوير التي تم تنفيذها بمحطات الصرف من زيادة كميات مياه الصرف المعالجة بنسبة 26%، لتصل في عام 2019 إلى 51 مليار متر مكعب، مما ساعد على تخفيض نسب التلوث الناتجة عن تلك المياه الملوثة بأكثر من 74%، كما أتاحت تلك الكميات الهائلة من المياه المعالجة الفرصة أمام المستثمرين لزراعة الأرض الصحراوية، وذلك لكفاية تلك الكميات لزراعة ما يزيد على 15 مليون فدان سنويًّا.

ارتفاع كميات مياه الصرف المعالجة بالمقارنة مع كميات مياه الصرف الأجمالية " بالمليار متر مكعب "

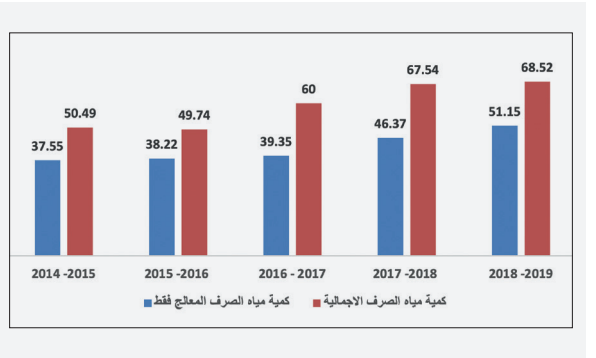

تحديات قائمة

على الرغم من الإنجازات المتعددة التي تم تنفيذها بمنظومة مياه الشرب والصرف الصحي؛ إلا أن هناك العديد من الملفات التي لاتزال تحتاج إلى المزيد من الاهتمام من قبل الدولة، وهي:

- تطوير شبكات أنابيب مياه الشرب والصرف، والتي تمتد على 208،000 كم طولي، حيث تعاني أقسام كبيرة من الشبكة من التقادم والتهالك، وهو ما يؤدي إلى إهدار الملايين من الأمتار المكعبة المائية بسبب التسريب الأرضي، فضلًا عن الإضرار بصحة المستهلكين بسبب اختلاط مياه الشرب النقية بمياه الصرف الصحي غير المعالج. كما تؤدي الحالة الفنية لتلك الشبكات إلى تكرار حوادث الانسداد والكسر والانفجار التي تشهدها أنابيب الشبكة.

- سرعة تعميم العدادات الإلكترونية على مشتركي شبكات المياه، حيث تساهم تلك العدادات المتطورة في تجنب مشكلات العدادات الميكانيكية القديمة التي كانت دائمًا ما تتآكل من الداخل، وهو ما يؤدي إلى وجود أخطاء في قراءة الاستهلاك الفعلي للمشتركين، متسببة- في النهاية-في وقوع خسائر على الشركة الموردة للمياه، أو على المواطن صاحب العداد. كما تساعد العدادات الإلكترونية في ضبط الاستهلاك، حيث يقوم المشترك بدفع قيمة ما يحتاجه من المياه بشكل مسبق، وهو ما يساعد في منع عمليات التهرب من تسديد الفواتير.

- تكثيف الدعاية الإعلامية حول أهمية ترشيد المياه، حيث تؤكد جميع التوقعات العلمية أن أزمة المياه في مصر سوف تستمر لسنوات وربما لعقود قادمة، لذا يجب على الدولة أن تقوم بتوعية المواطنين بحجم المشكلة التي تواجهها البلاد، وتوعيتهم بأهمية استخدام الوسائل والطرق المتاحة لترشيد استهلاك المياه.

- زيادة إشراك القطاع الخاص في المشروعات المتعلقة بإدارة منظومة المياه والصرف، حيث قامت الدولة خلال السنوات الماضية بتنفيذ تجارب ناجحة لتنفيذ محطات المياه والصرف بالشراكة مع القطاع الخاص، لكن التجربة تحتاج للتوسع في عمليات إمداد وتطوير شبكات المياه داخل الدولة، بالإضافة إلى تقديم خدمات الإدارة والدعم الفني، وهو ما سيساعد في تحسين جودة الخدمة المقدمة للمستهلك، وسيضمن الحقوق المالية للدولة.

قضايا نوعية

- كيف يرى البنك الدولي الاقتصاد المصري؟
- عودة "كورونا" بمصر.. دروس الموجة الأولى

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (15) - 1 ديسمبر 2020

كيف يرى البنك الدولي الاقتصاد المصري؟

نشر البنك الدولي تقريرًا عن الاقتصاد المصري في منتصف نوفمبر 2020، تحت عنوان "من الأزمة إلى التحول الاقتصادي: إطلاق العنان لإمكانات مصر في الإنتاجية وخلق فرص العمل"، مسلطًا الضوء على أهم التدابير الأساسية المُتَّخذة من قبل الحكومة المصرية من أجل تخفيف حدة الوباء على النشاط الاقتصادي، مع تقديم عدة توصيات من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل.

*** بسنت جمال**
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ما قبل كورونا.. مؤشرات وتحديات

- تُعطي الحالة الاقتصادية للدولة قبل انتشار فيروس كورونا إشارة إلى كيفية تأثير الجائحة على الاقتصاد المصري، وبناء عليه يُحاول هذا الجزء من التقرير تقييم الاقتصاد قبل تفشي فيروس كورونا مباشرة، بالاعتماد على بيانات العام المالي 2018-2019، والنصف الأول من 2019-2020.

- كان أداء النمو في مصر قويًّا خلال السنة المالية 2018/2019، وفي النصف الأول من السنة المالية 2019/2020. وقد كان النمو مدفوعًا بتحسن وضع الميزان التجاري، وزيادة الاستثمارات، في حين ظل الاستهلاك الخاص ضعيفًا حتى قبل ظهور جائحة كورونا. وارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر إلى 5.6% خلال السنة المالية 2018-2019 مقارنة بمتوسط يبلغ 4.6% خلال السنوات الثلاث السابقة. وقد استمر الأداء القوي للنمو خلال النصف الأول من السنة المالية 2019-2020 بدعم من زيادة ملحوظة في الاستثمارات.

1. تطور وضع الميزان التجاري:

- استطاعت مصر تحقيق تحسن في الميزان التجاري نتيجة لانخفاض الواردات بدلًا من زيادة الصادرات؛ إذ تقلص العجز في الميزان التجاري خلال العام المالي 2018-2019، والنصف الأول من العام المالي 2019-2020، بسبب تراجع حجم كلٍّ من الواردات النفطية وغير النفطية. وقد انخفضت الواردات النفطية مع زيادة الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي، في حين تزامن الانخفاض في الواردات غير النفطية بتقييد الاستهلاك الخاص، وتباطؤ نشاط القطاع الخاص غير النفطي.

- في الوقت نفسه، انخفضت الصادرات السلعية غير النفطية خلال العام المالي 2018-2019، بسبب استمرار العديد من التحديات المحلية والخارجية في إعاقة نمو الصادرات المصرية، كتركيز الإنتاج في القطاعات التقليدية، والتوترات التجارية العالمية، وضعف الطلب على المستوى الدولي، وهو ما يُمكن عرضه **من خلال الشكل التالي:**

تطور الصادرات والواردات من السلع والخدمات

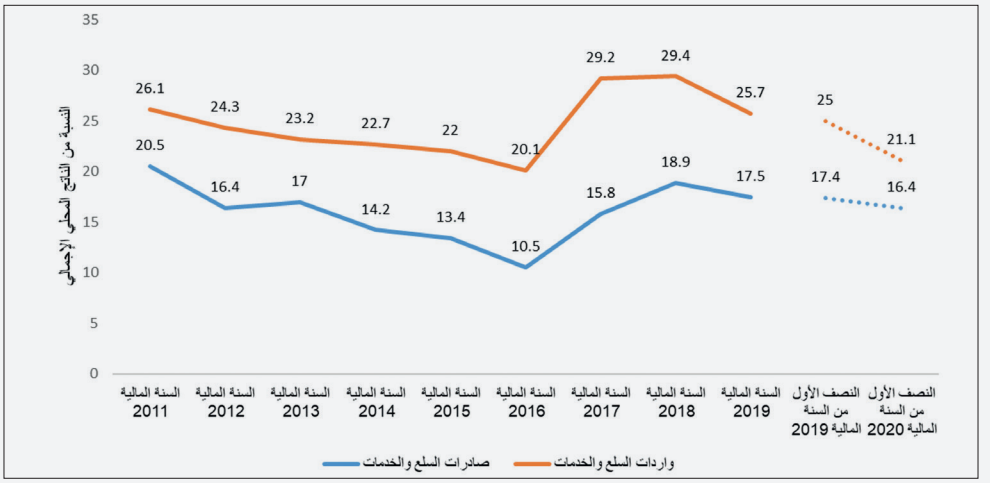

- يتبين من الشكل السابق تراجع حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من العام المالي 2020-2019 إلى 14.6%، في حين انخفضت الواردات كنسبة من الناتج لتبلغ 21.2%، وهو ما ترتّب عليه تقلص العجز في الميزان التجاري كما ذكرنا سلفًا. وترك التراجع في الصادرات آثاره على انكماش مؤشر مديري المشتريات خلال السنة المالية 2019-2018، حيث بلغ في المتوسط نحو 49.3 نقطة، كما استمر في إظهار الاتجاه الانكماشي نفسه خلال معظم أشهر النصف الأول من 2020-2019.

2. الاستثمارات المحلية:

- يُعزَى النمو الإجمالي للاستثمار بشكل رئيسي إلى الارتفاع المفاجئ في استثمارات الطاقة المتجددة والكهرباء والغاز من قبل القطاع الخاص. وانتعشت الاستثمارات الخاصة بقوة خلال السنة المالية 2019-2018؛ إذ نمت بنسبة 74% بعد عامين من الانكماش، وتجاوزت الاستثمارات الخاصة لأول مرة الاستثمارات العامة منذ العام المالي 2016-2015، لتشكل 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بعد انتعاش مشاركة القطاع الخاص في مشروعات قطاع الطاقة في مجال الكهرباء واستخراج الغاز، والتي كانت تقليديًّا من نصيب القطاع العام.

3. الاستثمار الأجنبي المباشر:

- تركز الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل متزايد في قطاع النفط والغاز. ولكن -في الوقت نفسه- لا تزال القطاعات المهمة الأخرى التي تُعتبر أساسية لخلق فرص العمل وإعادة توجيه الاقتصاد نحو الإنتاج وتصدير السلع الصناعية (مثل: الصناعات التحويلية، والسياحة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) تتلقى حصصًا محدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يُمكن التعبير عنه **في الشكل التالي:**

الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع القطاعي

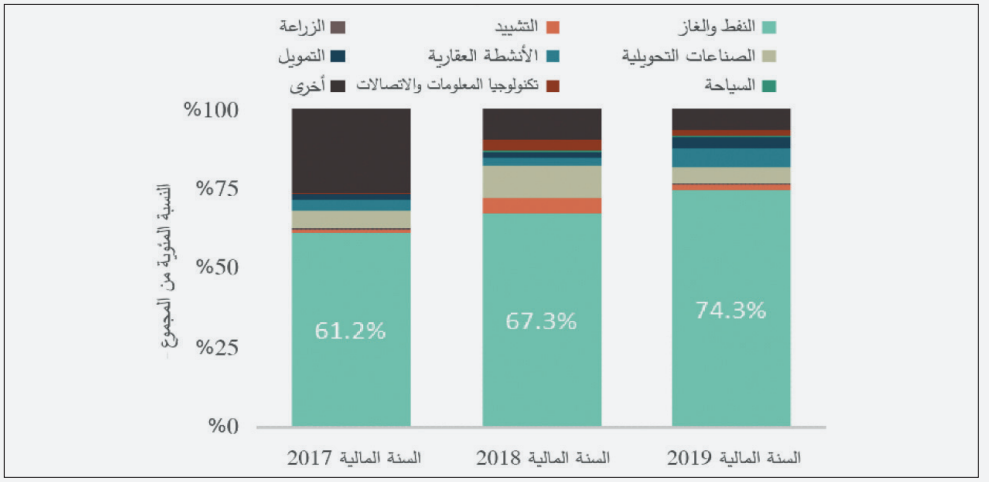

4. الاستهلاك الخاص:

- ساهم إجمالي الاستهلاك في دفع النمو في العام المالي 2018/2019 والنصف الأول من العام المالي 2019/2020، على الرغم من انخفاض مساهماته النسبية. وكان الاستهلاك الخاص تاريخيًّا أكبر محرك للنمو، لكن مساهماته انخفضت بشكل حادٍّ خلال العامين الماليين الماضيين؛ إذ تقوضت القوة الشرائية للأسر بسبب عدم ارتفاع الأجور الأسمية إلا بمتوسط 8%، في الوقت الذي بلغ فيه معدل التضخم 22%.
- وعلى الجانب القطاعي، ساهمت جميع القطاعات بشكل إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية 2018/2019، وكانت المحركات الرئيسية للنمو هي قطاعات: الخدمات، واستخراج الغاز، والتشييد، **وهو ما يتضح على النحو التالي:**

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وفقًا للقطاع

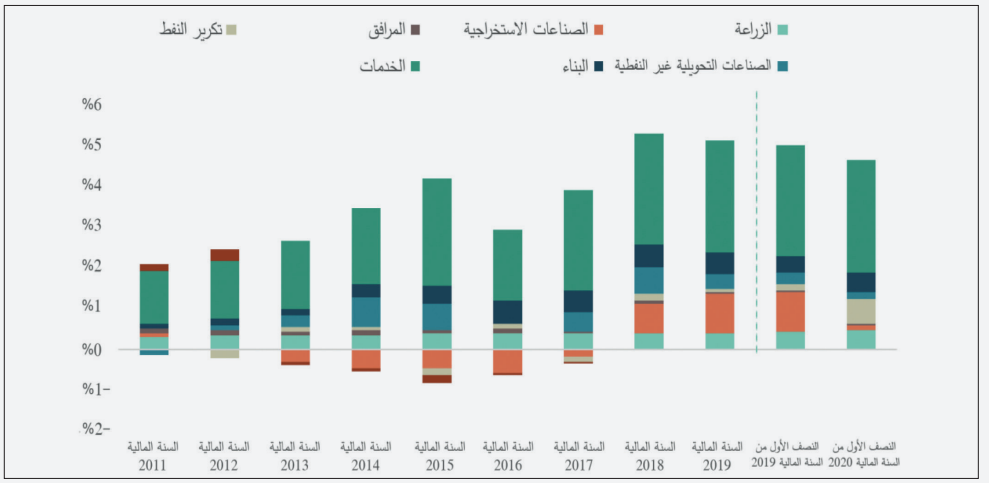

صدمة كورونا.. احتواء التأثيرات

- اتخذت مصر تدابير رئيسية للحد من انتشار فيروس كورونا ومن أجل تخفيف آثاره السلبية على الاقتصاد، ولهذا خصصت ميزانية تبلغ نحو 7.1% من الناتج المحلي الإجمالي، مع تيسير السياسة النقدية عن طريق خفض الفائدة، مع تخفيف الحد الأقصى للحصول على القروض، وتأجيل مدفوعات الضرائب وأقساط القروض، فضلًا عن توسيع مظلة الحماية الاجتماعية عن طريق صرف 500 جنيه لمدة ثلاثة أشهر للعمالة غير المنتظمة، وهم حوالي 1.5 مليون فرد، مع تمديد هذه المبادرة حتى نهاية 2020.

- أما عن تداعيات جائحة كورونا، فقد انخفض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي إلى 3.57% في السنة المالية 2019/2020، حيث تسببت الأزمة في انكماش الناتج المحلي بنحو 1.7% خلال الفترة بين أبريل ويونيو 2020. وعلى جانب الطلب، تراجع النشاط الاقتصادي خلال الفترة نفسها، مدفوعًا بانخفاض الاستثمارات والصادرات، في حين ارتفع الاستهلاك، مما حد جزئيًّا من الانكماش، كما انخفضت الصادرات بنسبة 48.5%، بسبب الركود في الطلب العالمي، والاضطرابات واسعة النطاق في سلاسل القيمة العالمية.

- في الوقت نفسه، يُظهر التكوين القطاعي أن الأنشطة الأكثر تأثرًا بصدمة كورونا خلال الربع الرابع من السنة المالية السابقة كانت: السياحة، والصناعات التحويلية، واستخراجات النفط والغاز، والتشييد والبناء، وبعض المرافق العامة، وقناة السويس.

تعزيز الإنتاجية وخلق الفرص

- يتحول الاقتصاد المصري تدريجيًّا صوب الحصول على حصة أكبر للقطاع الخاص، ومع ذلك لم يتمكن القطاع الخاص خلال هذا التحول من توفير فرص عمل أفضل بوجه عام. فمن أجل إطلاق العنان لنمو الإنتاجية، وخلق عدد كافٍ من فرص العمل الجيدة؛ فلا بد من اتّباع نهج إصلاحي يستهدف **الركائز الثلاث التالية:**

1- الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والسياسات العامة، مع تحفيز الادخار المحلي بهدف تمويل الاستثمارات.

2- تهيئة البيئة المواتية لخلق فرص جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، عن طريق تعزيز المنافسة، وتحقيق تكافؤ الفرص بين القطاعين العام والخاص، والحد من البيروقراطية الحكومية، وتسهيل حصول القطاع الخاص على الموارد الرئيسية بما في ذلك الأراضي.

3- تطوير رأس المال البشري، وتعزيز قدرات الشركات من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب المهني.

- **في الختام،** وبالانتقال إلى توقعات معدل النمو، من المرجح أن يتباطأ معدل النمو الاقتصادي خلال السنة المالية 2020-2021 إلى 2.3% مقارنة مع 3.57% خلال 2019-2020، قبل أن يعاود الارتفاع مرة أخرى بحلول العام المالي المقبل 2021-2022.

عودة «كورونا» بمصر.. دروس الموجة الأولى

لم يكد العالم يحتفي بانتهاء جائحة كورونا في نسختها الأولى، حتى ساد القلق والاستعداد عقب الإعلان عن موجة ثانية من الفيروس، وهو ما يدفع إلى أهمية الاستفادة من دروس تعاطي الدولة المصرية ومؤسساتها مع الموجة الأولى، لا سيما على صعيد الملفات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعلمية المرتبطة بالأزمة.

* محمد فوزي
باحث في العلوم السياسية

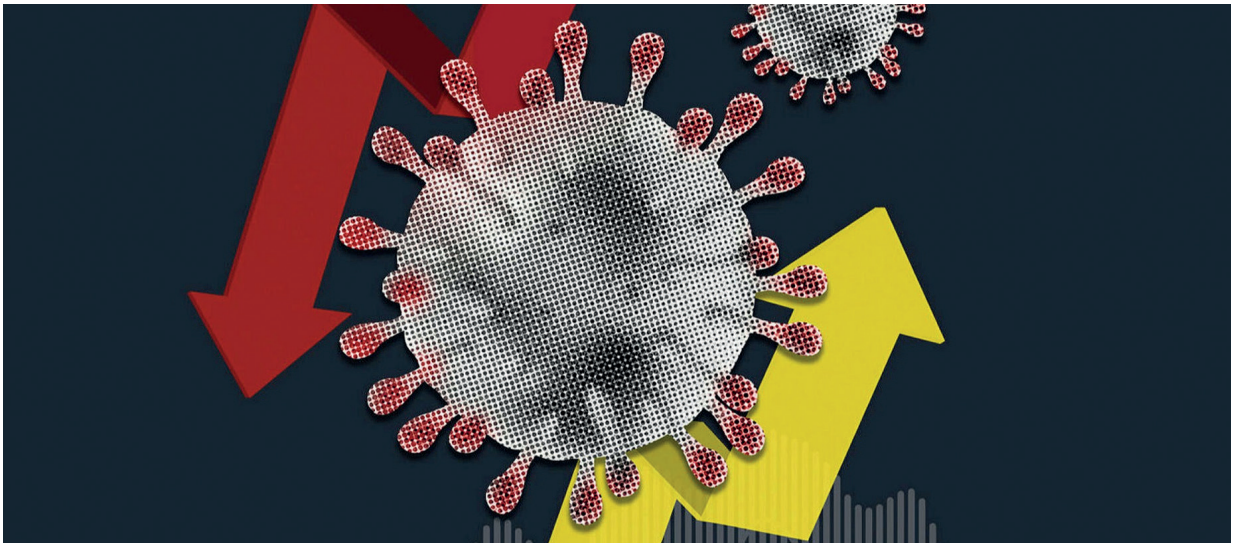

البعد الاقتصادي

- تبنّت الدولة المصرية في تجربتها مع كورونا في نسختها الأولى مقاربة شاملة، استهدفت إحداث التوازن بين الحفاظ على الصحة العامة والاقتصاد، وهو ما تشير النتائج إلى أنها نجحت فيه إلى حد كبير، خاصة مع ما كشفه صندوق النقد الدولي مؤخرًا من أن الاقتصاد المصري يسير بشكل جيد بالرغم من جائحة كورونا. فيما توقع البنك الدولي أن يشهد الاقتصاد المصري نموًّا بنسبة 2.8% خلال السنة المالية الحالية. كما أشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في تقريره الخاص بنتائج بحث القوى العاملة للربع الثالث (الفترة من يوليو إلى سبتمبر) للعام 2020، إلى أن معدل البطالة في مصر بلغ 7.3% من إجمالي قوة العمل، مقابل 9.6% في الربع الثاني من 2020، بانخفاض قدره 2.3%.

- استعدت الحكومة للجائحة في موجتها الثانية بتجهيز حزمة تنفيذية جديدة لمواجهة تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، خاصة أن الفئات الهشّة اقتصاديًّا واجتماعيًّا بسبب الفقر أو الانخراط في القطاع غير الرسمي بأجور زهيدة، وبدون حماية اجتماعية، من أكثر الفئات المتضررة من الجائحة، وتمثل هذه الفئات حوالي 63% من إجمالي المشتغلين في كل

القطاعات، وهو ما يدفع إلى أهمية استمرار اهتمام الحكومة بهذه القطاعات للحفاظ على المكتسبات الاقتصادية والصحية المتحققة.

- ثمة أهمية للاستفادة من تجارب دول أخرى، كألمانيا مثلًا، التي تتبنى نظامًا يُسمى "كورزاربيت"، وهو نموذج يسمح لأرباب العمل الذين يواجهون أوضاعًا طارئة مؤقتة بالتقدم للحصول على دعم حكومي للاستمرار في دعم أجور العمال حتى انتهاء هذه الأوضاع الطارئة، وهي آلية أسهمت في تقليل التداعيات السلبية على قطاع الأعمال. **لذا،** من المهم في إطار التعاطي المصري مع الأزمة اعتبارها فرصة لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية، وتوسيع قواعد المنتفعين من برامج الحماية مثل "تكافل" و"كرامة".

البعد الأمني

- تنوعت رؤية التنظيمات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط لفيروس كورونا، لكن المؤكد أن الجائحة كانت فرصة لهذه التنظيمات لكسب مجندين أو تنفيذ عمليات إرهابية، خصوصًا مع بقاء الأفراد في المنازل، والاتصال بصورة أكبر بشبكات التواصل الاجتماعي، كما الحال بالنسبة لـ "القاعدة" و"داعش"، أو محاولة توظيفها سياسيًّا عبر استعطاف الجماهير كما هو حال جماعة الإخوان.
- برغم تباين أهداف وطبيعة التنظيمات الإرهابية، فإنها تسعى لتوظيف أزمة كورونا بما يخدم طموحاتهم، ما يجعل من الأهمية استمرار جهود الموازنة بين التعاطي مع أزمة كورونا ورصد ومنع التهديدات الأمنية، كما حدث في بئر العبد في يوليو المنصرم عندما أحبطت القوات المسلحة عملية إرهابية في بئر العبد وقتلت 18 إرهابيًّا، بحسب بيانات الجيش.

البعد المجتمعي

- لجأت معظم دول العالم بما فيها مصر، لنظام التعليم عن بعد كآلية لتحقيق مبدأ التباعد الاجتماعي، والحفاظ على الناس، وكذلك ضمانًا لاستمرار العملية التعليمية. وتُشير المعطيات إلى أن هذه التجربة تُعد نقطة انطلاق لبحث "استدامة" التعليم عن بعد، وجعله في حالة تكامل مع نظام التعليم التقليدي، وذلك احترامًا للأسس التربوية ولأهمية التواجد في المجتمع الدراسي، ولكن بشكل منضبط، وهو الأمر الذي من شأنه إعطاء منظومة التعليم المرونة الكافية للتعامل مع الظروف المختلفة، وإنتاج نوعية جديدة من الخريجين المتميزين غير النمطيين.

- رغم أن أزمة كورونا لم تفرق بين البشر في تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية؛ إلا أنها قد تكون أكثر قسوة على النساء، إذ زادت مستويات العنف المنزلي، كما أثّرت الجائحة بشكل أكبر على الوظائف الخدمية التي تتركز فيها النساء، كالفنادق، والمطاعم، والمدارس، ومؤسسات الرعاية اليومية، مما زاد من الحاجة إلى رعاية الأطفال والجلوس معهم في المنزل، وهي المهمة التي غالبًا ما تسند إلى الأمهات.

- كان لمصر تجربة في هذا الصدد خلال الجائحة في نسختها الأولى، حيث أشارت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تقرير لهما بشأن الإجراءات التي اتخذتها الدول حول العالم لمساندة المرأة خلال جائحة كورونا؛ إلى أن مصر اتخذت 21 إجراءً لمساندة المرأة وفقًا لمعايير رصد هيئة الأمم المتحدة، وهو أعلى عدد من التدابير التي اتُّخِذَت بالشرق الأوسط منذ بدء الأزمة، وقد تركزت على ثلاثة اتجاهات رئيسية، وهي: الحماية الاقتصادية للمرأة، والرعاية غير مدفوعة الأجر، ومناهضة العنف ضد المرأة، وهو ما يحتم أهمية استمرار هذا النهج الداعم للمرأة في ثنايا الجائحة، بل وتعزيزه بتدابير إضافية.

- أَوْلَت الحكومة المصرية اهتمامًا كبيرًا بملف دعم العمالة غير المنتظمة، خاصة مع توجيهات رئيس الجمهورية عام 2018 برعاية ودعم هذه الفئة، فتم تشكيل لجنة يرأسها رئيس الوزراء وتضم وزارات: القوى العاملة، والتخطيط، والداخلية "قطاع الأحوال المدنية"، والاتصالات، والصحة، والتضامن، لتحقيق هذا الهدف. ومع جائحة كورونا، تم صرف المنحة التي عُرفت إعلاميًّا بـ"منحة كورونا" للأعداد التي سجلت بياناتها. وفي السياق ذاته، أعلنت وزارة القوى العاملة مؤخرًا أنها بصدد صرف الدفعة الرابعة من هذه المنحة، وذلك لعدد 6 ملايين و22 ألف عامل غير منتظم، سجلوا بياناتهم في قاعدة الوزارة.

- تعاملت المنظومة الصحية المصرية مع الجائحة في نسختها الأولى من خلال استراتيجية قامت على الاستجابة المبكرة، وتسطيح منحنى الإصابات، والوصول إلى ذروة الإصابات في وقت أطول، ولكن هذه المنظومة بالرغم من عبورها الأزمة وتجاوزها بأقل الخسائر؛ إلا أنها تحتاج مع الموجة الثانية إلى اهتمام أكبر عبر دعم قدرات العنصر البشري العامل بها من خلال التدريب والتجهيز على مثل هذه الظروف، وزيادة تقديرهم ماديًّا ومعنويًّا، فضلًا عن ضرورة وجود رؤية جادة ومنهجية للاستمرار في مساعي تصنيع أجهزة التنفس الصناعي بمصر، خصوصًا بعد تنازل بعض الشركات العالمية كشركة "ميدترونيك" عن حقوق الملكية الفكرية في خضم الأزمة.

- تقتضي كل هذه الملفات السابقة وجود رؤية حكومية لنهج تعاوني وتكاملي بين الجهات الحكومية وغير الحكومية التي تضمّ مؤسسات خاصة ربحية وغير ربحية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، بل وتضمين هذا النهج اتجاهًا لجعل القطاعات الربحية -كالمستشفيات الخاصة مثلًا- تحت تصرف الحكومة حال اشتداد الأزمة، كما حدث في إنجلترا، وكذلك الحال فيما يتعلق بالاستفادة من قاعدة البيانات الضخمة للعمالة غير المنتظمة، والاستفادة من جهود المجتمع المدني، خصوصًا المؤسسات المعنية بدعم هذه الفئات.

منظومة البحث العلمي

- في ظل ما أبرزته أزمة كورونا من أهمية العلم والمعرفة والتكنولوجيا لإدارة الأزمة وتداعياتها، فقد عزز ذلك فرضية كون هذه العوامل محددات رئيسية حاكمة لمواقع الدول في النظام العالمي في السنوات المقبلة، ما جعل من الأهمية أن تأخذ منظومة البحث العلمي مكانًا أكثر تقدمًا في سلم أولويات الحكومة من خلال وضع مشروع وطني مصري يستهدف النهوض بهذه المنظومة، سواء ارتبط الأمر بالعلوم التطبيقية أو الإنسانية والاجتماعية، بحيث يركز هذا المشروع على دعم القدرات البشرية المتمثلة في العلماء والباحثين والخبراء، وذلك من خلال بحث احتياجاتهم وتوفيرها وتشجيعهم بكافة السبل، فضلًا عن تعزيز البنى التشريعية والمؤسسية الضامنة لحقوقهم.

- ثمة أهمية لتطوير البنية الأساسية للجهات البحثية المصرية المختلفة، وتزويدها بكافة المتطلبات التكنولوجية، مع التركيز على "العمود الفقري" لمنظومة البحث العلمي، والمتمثل في عامل التمويل والإنفاق، على أن يتم ذلك في إطار رؤية وطنية واضحة للنهوض بأوضاع هذه المنظومة، والتحول بمراكز الأبحاث لتكون مشاركًا رئيسيًّا في عملية صنع القرار في الدولة المصرية.

كيف يفكر العالم؟

- لماذا تتسع الفجوة في العلاقات التركية-الأوروبية؟
- خطة معيبة للجوء والهجرة في الاتحاد الأوروبي

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (15) - 1 ديسمبر 2020

لماذا تتسع الفجوة في العلاقات التركية-الأوروبية؟

تتسع هوة الخلاف بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، ليزداد الحلم التركي بالانضمام إلى الكيان الأوروبي صعوبة. وفي هذا الإطار، نشر موقع "معهد السياسة الاستراتيجية الأسترالي" ((ASPI مقالًا بعنوان "تتصاعد التوترات مع تباعد تركيا عن الغرب"، وذلك في الثامن والعشرين من أكتوبر 2020، للكاتب "محمد أيوب" (أستاذ العلاقات الدولية بجامعة ميشيغان). وقد جادل الكاتب في مقاله بأن تركيا تبتعد ببطء وبثبات عن الغرب. ولعل الخلاف الأخير بين الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" ونظيره الفرنسي "إيمانويل ماكرون" هو أحدث مثال على اتساع الفجوة بين الجانبين.

* نوران عوضين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تأجج الخلاف

- تعقيبًا على حادث قطع رأس مدرس فرنسي على يد مسلم متشدد جراء نشره رسومًا كاريكاتورية تسيء إلى النبي "محمد" (ص)، أعلن "ماكرون" أن الإسلام في أزمة في جميع أنحاء العالم، وأكد رغبته في إصلاح الإسلام في فرنسا لكي يتوافق مع القيم الفرنسية، ومن ثم مواجهته للانفصالية الإسلامية. ولم تَلْقَ التصريحات الفرنسية قبول الرئيس التركي الذي أعلن عن حاجة "ماكرون" إلى العلاج على المستوى العقلي، وهو ما ترتّب عليه سحب فرنسا سفيرها لدى أنقرة ردًّا على بيان "أردوغان". وتأتي التجاذبات التركية-الفرنسية الأخيرة ضمن سلسلة من المؤشرات على تدهور العلاقات التركية-الأوروبية.

- يُمكن تلخيص الموقف التركي الساعي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في جملة واحدة متداولة لدى عددٍ من الأتراك، هي: "إذا كنا جيدين بما يكفي للموت من أجل أوروبا، فلماذا لا يمكننا العيش في أوروبا؟". كما تنزعج تركيا من اعتقاد أوروبا التاريخي بأهميتها للدفاع عن نفسها ضد التوسع السوفيتي، ومع ذلك فقد رُفضت عضويتها في الاتحاد الأوروبي على مدار العقود الأربعة الماضية. ولعل أكثر ما يزعج الأتراك هو أن العديد من الدول الشيوعية السابقة قد انضمت إلى الاتحاد الأوروبي على الرغم من أن مؤهلاتها الديمقراطية ليست أفضل بكثير من المؤهلات التركية.

- يلخص الأتراك السبب الرئيسي لاستبعادهم من الاتحاد الأوروبي في كلمة واحدة هي "الإسلام". كما برزت التصريحات التي أدلى بها عددٌ من القادة الأوروبيين البارزين على مر السنين (مثل الرئيسين الفرنسيين السابقين "فاليري جيسكار ديستان" و"نيكولا ساركوزي") والتي تؤكد على الطبيعة المسيحية لأوروبا كسبب لتبرير رفض عضوية تركيا.

- إن دعم الاتحاد الأوروبي لليونان وقبرص في نزاعهما الحالي مع تركيا حول استكشاف موارد الطاقة والحدود البحرية في شرق المتوسط،

وتهديده بفرض عقوبات اقتصادية على تركيا بشأن هذه القضية؛ قد أقنع الكثير من الأتراك بأن التقارب الديني هو الذي فرض الموقف الأوروبي. وتنظر تركيا أيضًا إلى دخول الحكومة اليونانية القبرصية إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004، بينما تم تعليق انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي من المنظور نفسه، لا سيما أنه بموجب قواعد الاتحاد الأوروبي تتمتع قبرص بحق النقض (الفيتو) بشأن القضايا المتعلقة بانضمام تركيا.

- دعمت الولايات المتحدة في الماضي عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، ولكن لا يخفى اتساع الهوة بين الحليفين خلال السنوات القليلة الماضية، لا سيما بشأن سوريا والدعم الأمريكي لوحدات حماية الشعب الكردية المصنفة بالإرهابية لدى تركيا. كما أدت محاولة أنقرة لتبني سياسة خارجية مستقلة في الشرق الأوسط (والتي يطلق عليها "العثمانية الجديدة" في أغلب الدوائر الغربية) إلى تضارب المصالح بين تركيا والولايات المتحدة.

- في حين أن مصادر التوتر في العلاقات الأمريكية-التركية هي مصادر استراتيجية وليست دينية أو ثقافية كما هو الحال مع أوروبا، فقد أدى التحالف الوثيق بين الولايات المتحدة والقوى الأوروبية الكبرى إلى اندماج التصورات التركية حول تدهور العلاقات التركية-الأمريكية مع التوترات بين تركيا والقوى الأوروبية، وتضخيم الرواية القائلة بأن "القوى المسيحية الغربية لن تسمح أبدًا لتركيا بالظهور كمركز قوي مستقل بسبب هويتها الإسلامية، وبالتالي تعميق شعورها بالغربة عن الغرب".

خلاصات تحليلية

- بجانب العامل الديني الذي يُعد أحد أسباب تعميق التباعد بين تركيا والغرب، تشير التحليلات المختلفة إلى وجود جملة من العقبات التي تقوض دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؛ ففي تقريرها الأخير بشأن تركيا، رأت المفوضية الأوروبية أن النظام التركي "لم يعالج بشكل موثوق مخاوف الاتحاد الأوروبي الجادة بشأن استمرار التطورات السلبية في سيادة القانون، والحقوق الأساسية، والسلطة القضائية".

- أرجعت المفوضية أيضًا سبب استمرار تلك التطورات إلى "الإفراط" في مركزية السلطة الرئاسية، وهي الأمور التي تضافرت لتدفع بالمفاوضات بين الجانبين التركي والأوروبي إلى طريق مسدود. كما اتهمت المفوضية الأوروبية أنقرة بارتكاب أعمال غير مشروعة، والإدلاء بتصريحات استفزازية في شرق المتوسط، لا سيما تجاه قبرص نتيجة الصراع على الغاز.

- كما أن سياسة تركيا الخارجية "تتصادم بشكل متزايد مع أولويات الاتحاد الأوروبي"، مما يعني أن السياسات التركية سواء الداخلية منها أو الخارجية -والتي يجب عليها أن تتوافق مع قيم وسياسات الاتحاد- لا تزال بعيدة المنال.

- ترى أوروبا أن النظام التركي نظام سلطوي أيديولوجي، يستند إلى خطاب القومية والمظلومية من أفعال الغرب، بما يُهدد الاستقرار الاجتماعي داخل الدول الأوروبية، لا سيما تلك التي تضم جاليات كبرى من الأتراك لكونها الجاليات التي يستغلها الرئيس التركي لمصلحة نظامه بالأساس، وذلك عبر استخدامه ما يُسمى بـ "الاتحادات التركية الإسلامية". فعلى سبيل المثال، يشرف "الاتحاد التركي الإسلامي للشئون الدينية في ألمانيا" (ديتيب) على 860 مسجدًا منتشرًا في 16 ولاية ألمانية، ويضم 200 ألف عضو. وبحسب أجهزة الاستخبارات الألمانية، يستخدم النظام التركي "ديتيب" للتأثير على المسلمين، وهو ما حدا بوزارة الداخلية في ولاية بافاريا الألمانية إلى التلميح باحتمال وضع المنظمة تحت مراقبة هيئة حماية الدستور (جهاز الاستخبارات الداخلي)، لا سيما بعد مشاركة ممثلين عن جماعة الإخوان المسلمين في ندوة للمنظمة، وما أُثير أيضًا عن تجسس الأئمة المنضوين تحت المنظمة لصالح حكومة "أردوغان".

- كما تبرز منظمة "الاتحاد الإسلامي التركي في النمسا" (أتيب)، باعتبارها أداة تكميلية أخرى لصالح ترسيخ نفوذ النظام التركي في أوروبا. فبحسب صحيفة "كورير" النمساوية، تمارس "أتيب" دورًا كبيرًا في ترسيخ الثقافة ونمط الحياة التركي في مجتمعات المهاجرين الأتراك. وبحسب الصحيفة ذاتها في عام 2018، أثارت محاكاة أحد الأطفال لإحدى المعارك العثمانية في الحرب العالمية الأولى بأحد المساجد التابعة لـ"أتيب" أزمة كبرى مع الحكومة النمساوية التي اتهمت الاتحاد -بدورها- بانتهاك حقوق الأطفال، وخلق مجتمع موازٍ في البلاد. وأخيرًا، وبحسب صحيفة "أوستراليش"

النمساوية، أصدر البرلمان النمساوي في عام 2019 توصية لحكومته بحظر جمعية "أتيب"، بسبب أنشطتها المتطرفة والمزعزعة للاستقرار.

- لا تقتصر مساحات بسط النفوذ على الاتحادات التركية الإسلامية، ولكن يمتد الأمر أيضًا إلى أنشطة تجسسية يمارسها النظام التركي إزاء العديد من الدول الأوروبية. فبحسب وثائق نُشرت في مايو 2020 على موقع "نورديك مونيتور" الاستقصائي، يمارس جهاز الاستخبارات التركي أنشطة مراقبة غير قانونية، وجمع معلومات ورصد للتجسس على منتقدي حكومة الرئيس "أردوغان" في ألمانيا، والمملكة المتحدة، وبلجيكا، وإيطاليا، وهولندا، واليونان، والنرويج، ورومانيا. وفي سبتمبر 2020، كشفت السلطات النمساوية عن تمكّنها من الإيقاع بجاسوس تركي، كان سجينًا من قبل لدى السلطات التركية، وكان شرط الإفراج عنه هو العمل كجاسوس على الرعايا الأتراك المقيمين في النمسا.

- وارتباطًا بمسألة بسط النفوذ، تدور التحليلات أيضًا حول اعتبار العامل الديمغرافي سببًا للرفض الأوروبي، حيث يبلغ عدد سكان تركيا نحو 82 مليون نسمة. وعليه، تخشى الدول الأوروبية من أن تؤدي العضوية التركية إلى ارتفاع ثقلها في عملية التصويت، ومنحها نسبًا تمثيلية تقارب تلك الممنوحة لألمانيا وفرنسا. وبالنظر إلى حجم الخلافات القائمة حاليًّا، فقد يؤدي هذا الثقل إلى عرقلة اتخاذ القرار الأوروبي، بل وسيمنح هذا الثقل المزيد من الصلاحيات للجانب التركي فيما يتعلق بتحديد أولويات السياسات الأوروبية الداخلية والخارجية والدفاعية.

- لا يرتبط الأمر فقط بالعملية التصويتية، بل تخشى الدول الأوروبية لا سيما ذات الكثافة السكانية المنخفضة من احتمال تغلغل الأتراك داخل حدود دولهم، وبالتالي تغيير التركيبة الديمغرافية في البلاد بما يخدم في النهاية المصالح التركية. وفي ضوء ما تقدم، تفضل ألمانيا والنمسا منح تركيا صفة شريك مميز في الاتحاد بدلًا من منحها العضوية الكاملة.

- من ناحية أخرى، وعلى صعيد سياساتها الخارجية، تمثل تركيا عاملًا مزعزعًا للاستقرار نظرًا لانخراطها العسكري المباشر في العديد من الأزمات الإقليمية، الأمر الذي أدى في وقت سابق إلى خلق موجات من الهجرة غير الشرعية نحو البلدان الأوروبية، وهو الأمر الذي كان -ولا يزال- سببًا للخلاف بين الأوروبيين أنفسهم. كما يرتبط بأمر الانخراط التركي في الصراعات الإقليمية علاقاتها الوطيدة مع الجانب الروسي، وهو ما يمثل عقبة أخرى أمام العلاقات الأوروبية-التركية، نظرًا لما يحمله الأمر من احتمال اختراق روسي للأمن والقرار الأوروبي.

- وتتزايد الهوة الأوروبية-التركية اتساعًا مع تمديد الاتحاد الأوروبي العقوبات المفروضة ضد تركيا لمدة عام بسبب نشاطها غير القانوني في شرق المتوسط، على أن يتخذ الاتحاد الأوروبي قرارًا بشأن مستقبل العلاقات مع تركيا في الشهر المقبل.ففي ختام قمة بروكسل في منتصف أكتوبر الماضي، انتقد رئيس المجلس الأوروبي "شارل ميشال" استئناف تركيا التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، وذكر أن الاتحاد الأوروبي ينوي تقييم الوضع في ديسمبر المقبل.

خطة معيبة للجوء والهجرة في الاتحاد الأوروبي

بعد حريق عُدَّ الأضخم في مخيم موريا للاجئين في اليونان، قدمت المفوضية الأوروبية مجموعة من المقترحات الجديدة للتعامل مع ملف الهجرة الذي يعاني من عيوب جوهرية، إضافة إلى ملف اللاجئين. ويتضح من التحركات الحالية أن بروكسل راغبة في أن يكون أي ميثاق جديد يتم التوصل إليه في الملفين الشائكين بمثابة أساس لتسوية شاملة تتضمن كسر حالة الجمود التي تم التعاطي بها مع هذا الملف، والتي أفضت إلى أوضاع كارثية. وفي هذا الإطار، نشر معهد "تشاتام هاوس" تقريرًا بعنوان "مبادئ معيبة في ميثاق الهجرة واللجوء الأوروبي" بتاريخ السادس والعشرين من أكتوبر الماضي لعدد من الخبراء بالمعهد.

* نرمين سعيد
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الملامح والانتقادات

- بحسب بروكسل، فإن الاتفاق أو الميثاق الجديد الذي سيتم التوصل إليه يجب أن يتضمن تسوية للأوضاع التي تعاني منها دول مثل إيطاليا واليونان، وهي الوجهة التي تصل إليها الغالبية العظمى من المهاجرين غير الشرعيين، حيث ترفض دول مثل المجر وبولندا استقبالهم. ومن ثم، سيتضمن الميثاق الجديد مبادئ تتعلق بلم شمل أسر اللاجئين، مع إيجاد آلية جديدة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان. وبقدر تطوير الخطة التي سيُبنَى عليها الميثاق الجديد، لا تزال هناك ثلاث نقاط أساسية معيبة تمثل تنازلات كبيرة بالنسبة لأجندة أعمال الدول الأكثر تشددًا.

البلدان الأكثر استضافة للاجئين بالمليون

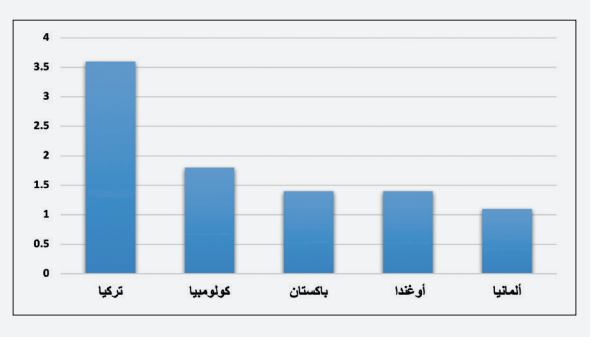

المصدر: موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

- يتمثل أحد أبرز عيوب الميثاق الجديد في غياب الضوابط التي تمنع ما حدث أخيرًا في مخيم موريا في اليونان. ووفقًا للمقترحات -التي لا تزال مطروحة على الطاولة- يحتاج المهاجرون القادمون حديثًا للخضوع لعملية الفحص الإجباري، وهو ما يتطلب التحقق من بطاقات هوياتهم، إضافة إلى الفحوصات الصحية والأمنية في فترة أقصاها خمسة أيام. ويخضع المهاجرون القادمون من الدول الحاصلة على معدلات حماية منخفضة لتحريات وعمليات تتبع عبر الحدود لمدة تمتد 12 أسبوعًا في أفضل الأحوال. بينما يُعامل المهاجرون الآخرون وفقًا لإجراءات عادية.

- على جانب آخر، فإنه على قدر الإلزامية التي يتضمنها الميثاق إلا أنه يتضمن قدرًا من المرونة، يمكن أن تمثل إشكالية كبرى. ففي الماضي القريب، فشلت خطة سابقة لنقل طالبي اللجوء في جميع دول الاتحاد الأوروبي، لأن دول وسط وشرق القارة الأوروبية رفضت مبدأ الحصص الإلزامية. وفي هذه القضية على وجه التحديد، فإن الميثاق لم يُضفْ بنودًا

ملزمة، فللدول أن تُظهر تضامنها دون أن تقبل بالضرورة طلبات اللجوء، وذلك من خلال إعادة المواطنين غير المؤهلين للاستمرار في الاتحاد الأوروبي إلى بلدانهم الأصلية. ومن الناحية العملية، فهذا يعني أن الدولة المنوط بها توفير الرعاية ستقدم استشارات بشأن الهجرة ودعمًا ماليًّا ولوجستيًّا لمساعدة المهاجرين غير الشرعيين وغير المؤهلين للبقاء في الاتحاد للعودة إلى أوطانهم الأصلية عن طريق السفر المباشر من الدولة الأوروبية إلى الدولة التي أتوا منها.

- من زاوية أخرى، فإن هذا يتضمن تفويضًا كاملًا من الاتحاد الأوروبي للدولة الأوروبية للتعامل مع المهاجر غير الشرعي "المرفوض بقاؤه"، واضعين في الاعتبار أن هذه الدول تتضمن كلًّا من المجر وبولندا ودول أخرى ممن لديها سياسات عدائية تجاه المهاجرين على نحو يستدعي تدخلات قانونية من بروكسل. كما يشير الميثاق إلى أن هؤلاء المهاجرين الذين لم يستطيعوا العودة إلى بلدانهم في غضون ثمانية أشهر سيكون عليهم البقاء في الدولة التي تتولى إعادتهم دون غيرها من دول الاتحاد. وحول متوسط عودة المهاجرين غير النظاميين إلى بلدانهم بالقياس إلى نسبة قرارات العودة الصادرة عن الدول الأعضاء، ففي عام 2019 وصلت النسبة إلى 31.5%، بينما ارتفعت في 2018 إلى 35.6%. ولذا تثير مسألة الدولة الراعية أزمة أخلاقية أخرى متمثلة في كيفية العمل على حماية حقوق المهاجر غير النظامي إذا ما انتهى به الحال للاستقرار في دولة معادية.

- يتمثل المشترك والمتفق عليه بين العديد من المقترحات التي تم تقديمها عبر الميثاق في دعم وتعزيز منحى أكثر صرامة لمسألة الهجرة

الدول الأكثر تصديرًا للاجئيين بالعالم (الأعداد بالمليون)

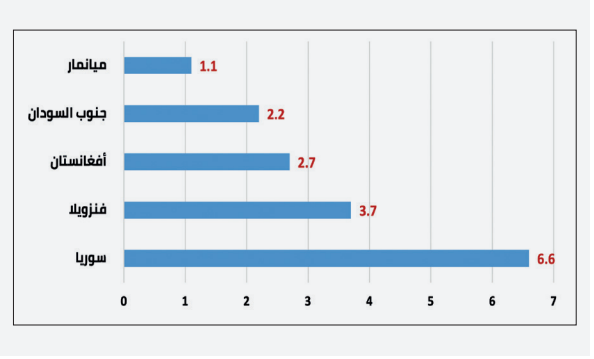

المصدر: موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

برمتها، وهي نفس الأسس التي تحكمت في سياسة الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي لسنوات طويلة. وعلى الرغم من أن قضية المهاجرين غير الشرعيين تمثل بعض لا كل أزمة الهجرة للاتحاد الأوروبي، والتي بلغت ذروتها في عامي 2015-2016 عندما تقدم أكثر من مليون شخص للحصول على حق اللجوء؛ إلا أنها تبقى قضية تتسم بقدرٍ عالٍ من الحساسية.

خلاصات تحليلية

- دمرت عدة حرائق مخيم موريا في يومي 8 و9 سبتمبر الماضي، لتترك ما يزيد على 12 ألف رجل وامرأة وطفل دون مأوى. وقد كانت تلك الحادثة مرآة كاشفة للأوضاع السيئة التي يعيشها اللاجئون، وشرارة تقديم مقترح الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء من قبل المفوضية الأوروبية. وقد تضمن الميثاق عددًا من النقاط الخلافية التي أثارت جدلًا واسعًا بين مختلف المحللين، وأخرى بدت خطوات على الطريق الصحيح. ومن المنتظر حال الموافقة على الميثاق أن يسري في بداية العام المقبل.

- تقترح المفوضية في الميثاق الجديد إصلاح نظام دبلن، ووجوب مشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي لا تريد استقبال مهاجرين في عملية إعادة طالبي اللجوء الذين رفضت طلباتهم من دول أوروبية أخرى إلى بلدانهم الأصلية. كما ينص على فرض "ضوابط صارمة" على الحدود الخارجية، بما يسمح باستبعاد سريع للمهاجرين الذين من غير المرجّح أن يحصلوا على حماية دولية، بجانب تمتع دول الاتحاد الأوروبي بالحق في طلب "آلية التضامن" في تلك الحالات التي تواجه فيها موجات كبرى من الهجرة على نحو تعجز عن استيعابه. وقد عرضت المفوضية طريقتين لمساعدة تلك الدولة؛ الأولى هي التطوع لاستقبال المهاجرين والتخفيف عن تلك الدولة، والثانية هي أن تتولى مسئولية إعادة الأشخاص إلى موطنهم الأصلي ممن رفضت إقامتهم في أوروبا.

- ووفقًا للميثاق، تهدف الإجراءات الحدودية العاجلة إلى الإسراع من وتيرة سير العملية التي يمكن أن تستمر على مدى أشهر -إن لم يكن سنوات- حتى تدخل في مرحلة الاكتمال، وإن أثار هذا أسئلة مهمة تتعلق بالعدالة والمساواة والفعالية، لأنه سيكون من المستحيل الحفاظ على الجداول الزمنية التي تتصف بالصرامة والبعد عن المرونة في الوقت الذي يجب فيه احترام حقوق المتقدمين بطلبات الهجرة واللجوء إضافة لاحترام الضمانات الإجرائية. وفي جميع الأحوال، فإن أي تأخير في عملية التحول هذه سيؤدي إلى استمرار الأوضاع السيئة في المخيمات المكتظة باللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، مثل مخيم موريا، ومراكز استقبال اللاجئين المغلقة داخل الاتحاد الأوروبي.

- من ناحية أخرى، يبدو أن المفوضية الأوروبية تستبق الوقت للوصول إلى اتفاق أو ميثاق شامل بين الدول الأعضاء لتنظيم مسألة الهجرة، حتى وإن شاب الميثاق ما يسيء إلى مسألة حقوق الإنسان. إضافة إلى أن هذه الخطة هي مجرد البداية لسنوات من العمل الشاق الذي سيستمر داخل الاتحاد الأوروبي، ولكن الميثاق يقدم صورة واضحة حول رؤية الاتحاد الأوروبي وموقفه من الهجرة في اللحظة الحالية. وعلى الرغم من أن مسألة الرعاية والتضامن، وإن كانت تعكس بشدة مواقف بعض العواصم الأوروبية مثل بودابست ووارسو، إلا أنهم قد يرفضونه في النهاية.

بيانات وإحصائيات

- الفجوة بين الجنسين في مصر ودول العالم

تقديرات مصرية - دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (15) - 1 ديسمبر 2020

الفجوة بين الجنسين في مصر ودول العالم

يُعد القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء حقًّا أساسيًّا من حقوق الإنسان، بل وعاملًا حاسمًا في التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة. كما أنه أيضًا يمثل الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وقد شهد العالم تحقيق تقدم ملحوظ على عدة أصعدة، كالتعليم، والعمل، وبخاصة العمل خارج الزراعة، والمساواة بالأجور لنفس العمل؛ ومع هذا ما تزال الفجوة بين الجنسين قائمة.

في هذا الصدد، يتم عرض عدد من المؤشرات الدالة على حجم الفجوة بين الجنسين، في مصر وفي عدد من دول العالم، من خلال بيانات التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين الصادر في عام 2020، وبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر.

*** هبة زين**
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ترتيب مصر بالمؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، ومؤشراته الفرعية بين 153 دولة لعام 2020

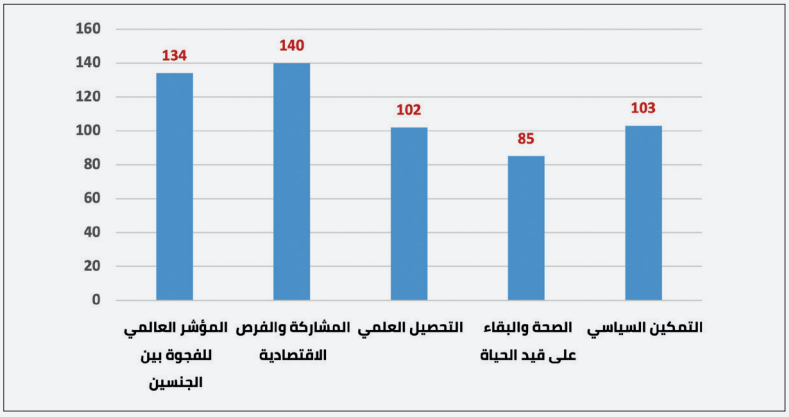

ترتيب بعض الدول بالمؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2020

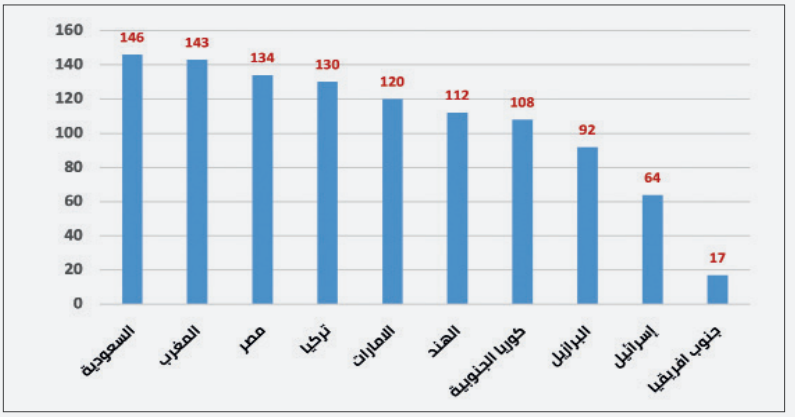

معدّل المساهمة بقوة العمل للذكور والإناث بعددٍ من دول العالم

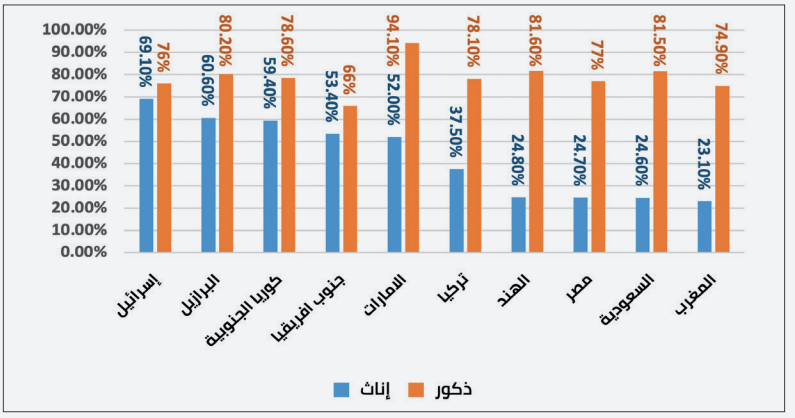

مؤشر المساواة بالأجور بين الذكور والإناث بنفس العمل*

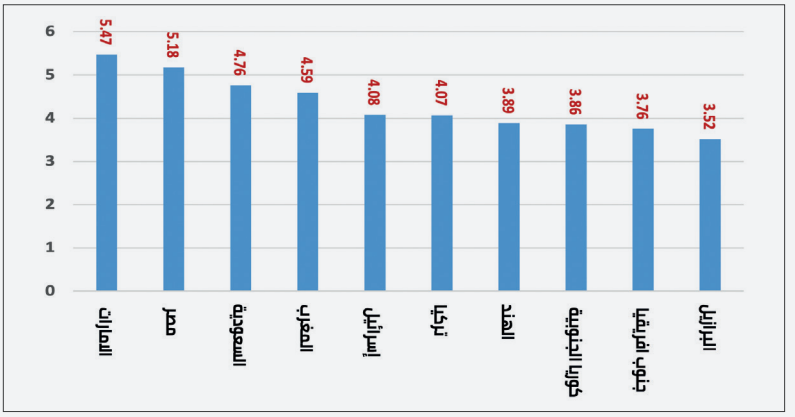

* المؤشر تتراوح قيمته بين (1-7) حول "مدى تساوي أجور النساء مع أجور الرجال" (1 = أقل بكثير من الرجال؛ 7 = مساوٍ للرجال)

متوسط أجور العاملين النقدية الأسبوعية للذكور والإناث بالقطاعين العام والخاص بمصر خلال عام 2017 بالجنيه

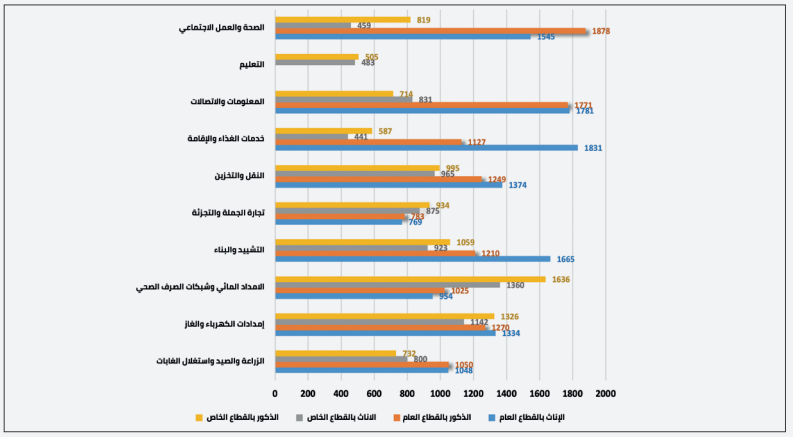

معدل البطالة وفقًا للنوع بعدد من الدول وفقًا لتقرير الفجوة بين الجنسين 2020

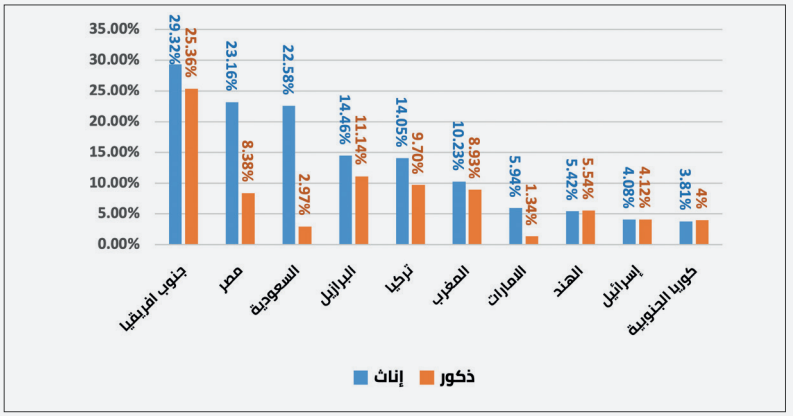

مؤشر الارتقاء بالمرأة إلى الأدوار القيادية بعدد من الدول**

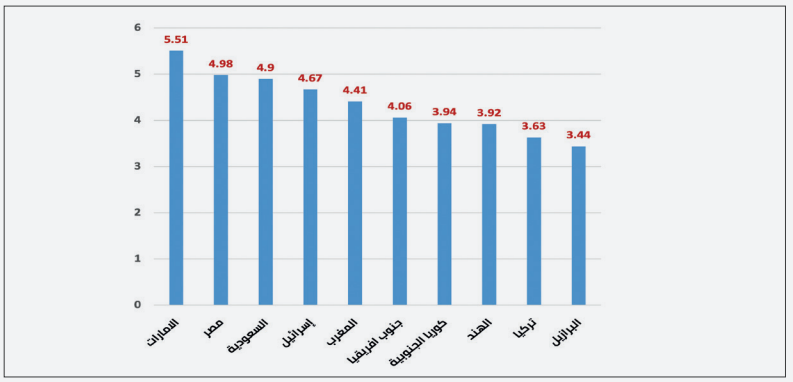

** المؤشر تتراوح قيمته بين (1-7) حول سؤال: "في بلدك، إلى أي مدى توفر الشركات للنساء نفس الفرص التي توفرها للرجال للارتقاء إلى مناصب قيادية؟" (1 = لا على الإطلاق، 7 = إلى حد كبير)

معدل معرفة القراءة والكتابة بين الذكور والإناث بعدد من الدول

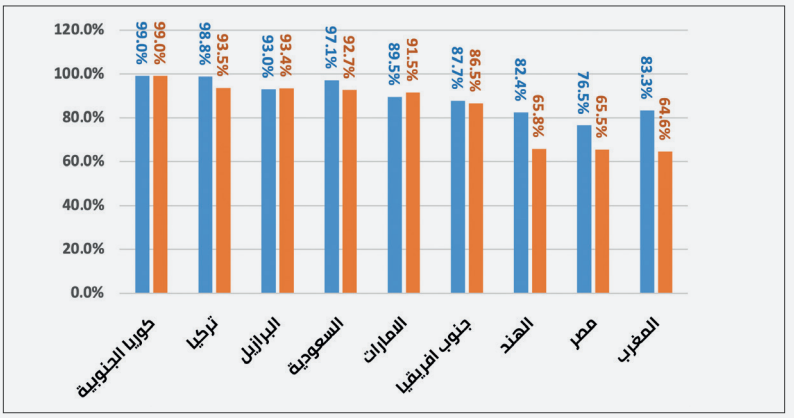

إجمالي غير الملتحقين ومن التحقوا وتسربوا من التعليم من الذكور والإناث بمصر عام 2017 (بالمليون)

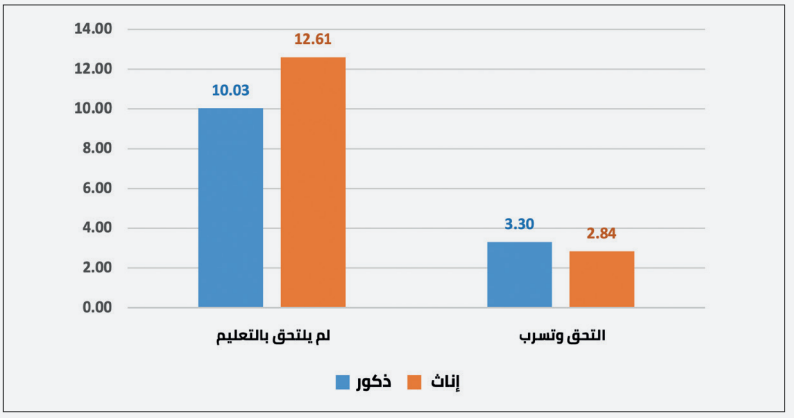

نسب التمثيل النسائي بالبرلمان والوزارات بعدد من الدول وفقًا لتقرير الفجوة بين الجنسين 2020

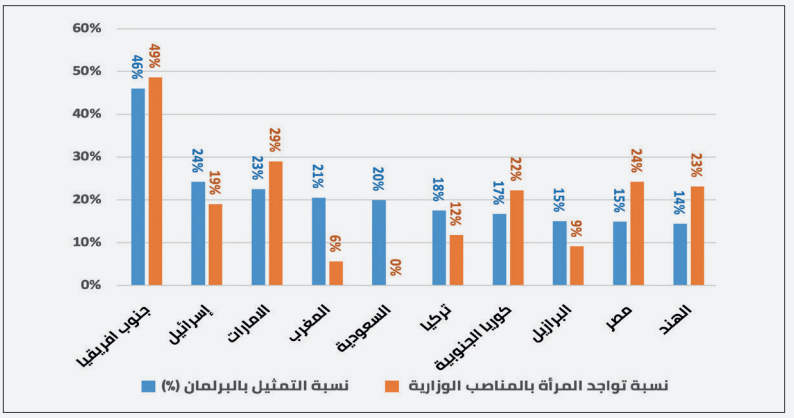

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2020

100 شارع الميرغني
مصر الجديدة,القاهرة,مصر

+20226905861
+20226905862
+20226905863

www.ecsstudies.com
/ecsstudies